

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الخرطوم

دراسة
الجدوى الفنية والاقتصادية
لإقامة مشروع مزارع رعوية تعاونية
لإنتاج اللحوم من الأغنام
بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

الجزء الثالث
الملاحق



الخرطوم اغسطس (اب) ١٩٨٥

دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إقامة مزارع
رعية تعاونية لإنتاج اللحوم من الأغنام في الجمهورية
الإسلامية الموريتانية

قائمة الملاحق

قائمة بالملاحق

(١ - المجلد الأول (الخلفية))

صفحة		
١	الآبار الارتوازية في موريتانيا	١-١
١١	كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في السعودية	٢-١
١١	كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في السنغال	٣-١
١٢	كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في المغرب	٤-١
١٢	كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في ليبيا	٥-١
١٣	كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في ساحل العاج	٦-١
١٣	كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في الجزائر	٧-١
١٤	كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في تونس	٨-١
١٤	كمية وقيمة صادرات الحيوانات الحية واللحوم في السنغال	٩-١
١٥	كمية وقيمة صادرات الحيوانات الحية واللحوم في السعودية	١٠-١
١٥	كمية وقيمة صادرات الحيوانات الحية واللحوم في مالي	١١-١
١٦	تطور اعداد الأبقار والاعنام والماعز في السنغال	١٢-١
١٦	تطور اعداد الأبقار والاعنام والماعز في السعودية	١٣-١
١٧	تطور اعداد الأبقار والاعنام والماعز في السعودية	١٤-١
١٧	تطور اعداد الأبقار والاعنام والماعز في ساحل العاج	١٥-١
١٨	تطور اعداد الأبقار والاعنام والماعز في المغرب	١٦-١
١٨	تطور اعداد الأبقار والاعنام والماعز في مالي	١٧-١
١٩	اعداد لحوم المذبوحات من الاعنام والماعز لبعض الدول	١٨-١

(٢ - المجلد الثاني (المشروع))

٢٠	نموذج سجل لاعداد واوزان الاعنام	١-٢
٢١	احتياجات الادوية لسنة واحدة	٢-٢
٢٢	احتياجات اللقاحات لسنة واحدة	٣-٢
٢٣	دستور الجمعيات الرعوية	٤-٢
٢٨	قانون الجمعيات الرعوية	٥-٢
٢٣	عقد سداد قروض التعاونية الرعوية	٦-٢
٣٥	عقد التزام التعاونية الرعوية بإرشادات الشركة الفنية المسئولة عن المزارع الرعوية	٧-٢
٣٧	القانون رقم ١٧١-٦٧ الصادر في ١٨ يوليو ١٩٦٧ والمتعلق بالنظام الاساسي للتعاون	٨-٢
٦١	المرسوم رقم ٢٦٥-٦٧ الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٦٧ تطبيقا للقانون السابق المتعلق بالنظام الاساسي للتعاون	٩-٢

رقم الملف	السمي	الحد الأدنى	خط الطول	خط العرض	عق البئر	المنسوب المساكى	انخفاض المنسوب بالمتر	الأملح المائية	الطبقة	محمولة
١	أوكيم	٧-٢٨	١٦-٢٣	٥١-١	١٩٢	١٥	١٥٠	٠.١	بليت	محمولة
٢	١٠م الأهم	٨-٢٦	١٦-١٦	٨٥	١٩٢	١١٠	١٦٤	-	بليت	غير محمولة
٣	٢	٨-٢٦	١٦-١٦	٧٩	-	٧٥	-	-	بليت	بليت
٤	٤	٨-٢٦	١٦-١٦	٩٤	-	١٦٥	-	-	بليت	بليت
٥	٥	٨-٢٦	١٦-١٦	٧٦	-	١٣٠	-	-	بليت	بليت
٦	٦	٨-٢٦	١٦-١٦	٧٦.٥	-	٦٩	-	-	بليت	بليت
٧	٧	٨-٥٥	١٦-٢٣	٩٠.٥	٢٦	٢٨٦	١٠	-	بليت	بليت
٨	٨	٨-٥٥	١٦-٢٣	٨٠.٠	٢٧٢	٢٦٧	١٠.٢	-	بليت	بليت
٩	٩	٨-٥٥	١٦-٢٣	٨٢.٠	٢٥٤	٢٨٨	٦٩١	-	بليت	بليت
١٠	١٠	٨-٥٥	١٦-٢٣	٨٠.٠	٢٥٥	٢٢٧	٤١	-	بليت	بليت
١١	١١ ب.ك. ٨٤	٨-٥٤	١٦-٢٣	٨٥.٠	٢٨٢	٢٢٧	٥٤	-	بليت	بليت
١٢	١٢	٨-٥٤	١٦-٢٣	٧٩.٠	٢٩٢	٢٨٩	٦٩٢	-	بليت	بليت
١٣	١٣	٨-٥٤	١٦-٢٣	٨٢.٠	٣٠٠	٢٦٦	٧٧٧	-	بليت	بليت
١٤	١٤	٨-٥٤	١٦-٢٣	٨٥.٠	٣١٨	٢٦٦	٢٢٢	-	بليت	بليت
١٥	١٥ ب.ك. ١٦٣	٨-١٢	١٦-١٥	٦١.٠	١٠.٠	٢٦٠	-	-	بليت	بليت
١٦	١٦	٨-١٢	١٦-١٥	٩١.٠	١٣.٠	١١٠	١٦٢	-	بليت	بليت
١٧	١٧	٨-١٢	١٦-١٥	٨٢.٠	١٣.٠	٩٥	-	-	بليت	بليت
١٨	١٨	٨-١٢	١٦-١٥	٩١.٠	١٢.٧	٩٠	٨٢	-	بليت	بليت
١٩	١٩	٨-١٢	١٦-١٥	٨٥.٠	١٠.٨	١٨٠	-	-	بليت	بليت
٢٠	٢٠ ب.ك. ٦٠	٩-١٠	١٦-٢٧	٨٢.٠	٢٤.٩	٣٠.٠	٨١	-	بليت	بليت
٢١	٢١	٩-١٠	١٦-٢٧	٦٠.٠	٢٦.٧	١٨.٩	٧٠	-	بليت	بليت
٢٢	٢٢	٩-٢٠	١٦-٢٢	٦٢.٥	١٦.٨	٢٠.٠	١٤٥	-	بليت	بليت
٢٣	٢٣	٩-٢٠	١٦-٢٢	٨١.٠	١٠.٦	٢٣.٢	٢٨.٩	-	بليت	بليت
٢٤	٢٤ ب.ك. ٢٠	٩-٢٨	١٦-٢٥	٦١.٠	١٢.٢	٣٧.٨	٦٠	-	بليت	بليت
٢٥	٢٥	٩-٢٨	١٦-٢٥	٦١.٠	١٢.٢	٤٠.٠	٦٩	-	بليت	بليت
٢٦	٢٦	٩-٢٨	١٦-٢٥	٦٤.٠	١٢.٤	-	-	-	بليت	بليت

تابع ملحق رقم ١-١

البرق المسجل	الموقع المائي	الأحاديث	خط الطول	خط العرض	مقياس البحر	المنسوب المسالك	المنسوب التمسك	المساحة/م	انخفاض التمسك	الارتفاع المائمية	ملحوظة
٢٧	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٨٢	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٢٨	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٦١	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٢٩	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٣٠	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٣١	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٣٢	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٣٣	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٣٤	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٣٥	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٣٦	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٣٧	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٣٨	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٣٩	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٤٠	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٤١	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٤٢	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٤٣	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٤٤	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٤٥	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٤٦	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٤٧	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٤٨	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٤٩	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٥٠	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٥١	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٥٢	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٥٣	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٥٤	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-
٥٥	ب.ك. ٢٠.٧	الشرقي	٩-٢٨	١٦-٢٩	٧٣	٠	١٢	١٢	٢٩	-	-

تابع طوى رقم ١-١

الرقم الكامل للموقع	المسوى	الاحداثيات	عطا الطول	عطا العرض	مقي البحر	المنسوب	التصريف	الارتفاع	الانخفاض	الميل	طبيعة
					متر	متر	متر	متر	متر	متر	
٥١	ب.ك.٤	الشرقي	١٠-٢٨	١٦-٢١	٦٧.٧	٢٨.٣	٨.٧	١٩١	غير مسجلة		
٥٧	"	"	"	"	٨١.١	٢٦.٥	١٨.٩	٢٠.٧	"		
٥٨	"	"	"	"	٨٠.٧	٢٤.٩	١٣.٣	٢٦.٤	"		
٥٩	بوقارا	"	١٠-٥٠	١٦-٢٠	٥٤.٥	٤.٥	١٣.٥	٢٧.٥	"		
٦٠	"	"	"	"	٤٦.٥	٤.٦	٢١.٥	١٦.٥	"		
٦١	"	"	"	"	٦٤.٥	٢.٧	٢٢.٥	٢٠.٥	"		
٦٢	"	"	"	"	٧٢.٥	٢.٧	١٤.١	٢٩.٥	"		
٦٣	انتين	"	١٠-١٠	١٦-٢٣	٦٧.٥	-	١.٥	-	"		
٦٤	"	"	"	"	٨٠.٥	٧.٣	٤.٩	٦٥.٧	"		
٦٥	"	"	"	"	٧٤.٥	٧.٨	٢٦.٦	٢٣.٧	"		
٦٦	"	"	"	"	٧١.٥	-	١٤.٤	٨.١	"		
٦٧	"	"	"	"	٦٢.٥	-	٣.٥	-	"		
٦٨	"	"	"	"	٧٤.٥	٩.١	١٢.٨	٣١.٥	"		
٦٩	"	"	"	"	٨٠.٥	٩.٨	٩.٥	-	"		
٧٠	بوشاري	"	١١-٠٠	١٦-٢٣	٦٠.٥	٠.١	٤.٤	٤٧.٥	"		
٧١	"	"	"	"	٦٠.٥	٢.٨	٢.٧	٤٧.٥	"		
٧٢	"	"	"	"	٦١.٥	٠.١	٢.٣	١٦.٥	"		
٧٣	"	"	"	"	٦٠.٥	٠.٧	٨.٥	٢٣.٥	"		
٧٤	"	"	"	"	٦٠.٥	١.٥	١٢.٥	٣٧.٥	"		
٧٥	"	"	"	"	٦٠.٥	٢.٦	٤.٢	٨.٥	"		
٧٦	س.ب.ك.١	"	١٢-١٢	١٧-٢٢	٤٥.٨	٥.٥	٢١.٥	٦.٥	مسجلة		
٧٧	"	"	١٢-٠٧	١٧-١٠	٣٥.٥	٣.٥	٨.٥	١٧.٥	"		
٧٨	ك.ب.ك.٢	"	١٢-٠٢	١٧-٠٥	٤٠.٣	١.١	١٥.٥	١٥.٥	"		
٧٩	ك.ب.ك.٣	"	١١-٢٥	١٦-٢٨	٤٢.٥	٣.٣	٤.٥	٣٨.٨	"		
٨٠	انتين	"	١١-٤٢	١٦-٤٩	٤٥.٥	٥.٢	١.٢	٢٩.٤	"		
٨١	"	"	"	"	٤٥.٥	٦.٢	١.٥	١٠.٢	"		
٨٢	"	"	"	"	٢٩.٥	٥.٥	٣.٥	٧.٥	"		
٨٣	"	"	"	"	٤٥.٥	٦.٦	٢.٥	٩.٦	"		

تابع طبق رقم ١-١

الرقم الكامل	المحتوى	عند التكميل	الاحتياطي عند المرقى	مقي البحر	النسب المتبقي	النسب المتبقي	الارتفاع المائتي	عمق
٨٤	٢٧	ب.ك	١١-٠٧	١٦-٢٦	١٥٠٠	٩٤	٢٨٧	٢٠
٨٥	٨٥	٨٥	١١-١٠	١٦-٢٦	١١٢٠	١٥٥	١٧٠	٢٠
٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٩٨٠	٢٠٢	٢٤٠	٢٠
٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	١١٠٠	١١٠	١٥٠	٢٠
٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	١١٩٠	٢٠٩	٨٠	٢٠
٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	١٢٠٠	١٢٠	٨٠	٢٠
٩٠	٩٠	ب.ك	١١-٢٢	١١-٢٥	٥٠٠	٦٧	١٠٠	٢٠
٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٥٠٠	٩١	١٠٠	٢٠
٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٢٧٢	٩١	١٥	٢٠
٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٥٣٧	٥٥	٨٠	٢٠
٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٤١٠	٩٤	٨٠	٢٠
٩٥	٩٥	فسرك	١٢-٤٠	٢٤-٤٠	٧٠	٧٠	٨٠	٢٠
٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
٩٧	٩٧	عبد النجاح	١٢-٢٥	٢٢-٣٧	١٤٠٠	٣١١	١٨٠	٢٢
٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢
١١٢	١١٢	١١٢	١١٢	١١٢	١٤٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٢

تابع طبع رقم ١-١

الرقم السجل	الموقع	المأوى	عند الطول	الأحداث	عند المرفئ	من الممر	النسب	النسب	النسب	الانخفاض	الارتفاع	المطوية
١١٣	بنشباب	الفرى	١٥-٢٦	١٩-٢٠	١١٥٠	٥٦٥	٢٠٠	١٨٣	٠٢	رطبة	مجهزة	
١١٤	١١٤		١٥-٢٥	١٩-٢٨	١٢١٠	٥٦١	٨٥٠	١٣٠	٠٢			
١١٥	١١٥		١٥-٢٤	١٩-٢٦	١٢٦٠	٥٦٨	٩٥٠	١٦٤	٠٢			
١١٦	١١٦		١٥-٢٥	١٩-٢٧	١٤٦١	٦١١	٥٠٠	١٨٠	٠٢			
١١٧	١١٧				١٣٦٠	٦١٩	٥٠٠	١٧٠	٠٢			
١١٨	الفسارم		١٥-٢٠	١٩-٢٣	٩٧٠	٥٠٠	٣٥٠	—	٠٢			
١١٩	لويشا		١٤-١٨	١٩-٥٣	٨٠٠	٣٦٠	١٨٠	—	٠١			
١٢٠	حاسى قنف		١١-٥٥	١٦-٤٩	٤٠٠	٤٠٢	٢٦٤	١٠٨	—	دولقيت	غير مجهزة	
١٢١	١٢١				٣٩٠	٣٥	٣٢٠	١٠٧	—			
١٢٢	١٢٢				٤٥٠	٣٩٩	٣٦١	٣٢٩	—			
١٢٣	١٢٣				٤٥٠	٤٣	١٥٨	٢٣٣	—			
١٢٤	١٢٤				٥١٠	٤١	١٠٢	٢٩٦	—			
١٢٥	١٢٥				٧٩١	٤٢	١٩٣	١٨٠	—			
١٢٦	ب.ك. ٢١		١٢-٠٠	١٧-٠٣	٤٣٠	٢١٢	٥٩	١٩١	—	رطبة		
١٢٧	د. ب. ك		١٢-٠٧	١٧-١٠	٤٥٠	٢٦١	١٢٢٨	١٦٧	—			
١٢٨	نسياني		١١-٣٢	١٦-٤٣	٤٥٠	٧٦١	٦٠	٢٧٦	—	بليت		
١٢٩	١٢٩				٤٥٠	٥٠	١٥٠	١٤٣	—			
١٣٠	١٣٠				٤٥٠	٦٨	١٣١	٢١٢	—			
١٣١	موت ١		١٢-٣٥	١٦-١٢	١٥٠	٠١	١٥٠	٠٤	٠١	تحميات اذ وية مجهزة		
١٣٢	مقامة ١		١٢-٥١	١٥-٣١	٢٦٠	١٤٠	٣٠٠	٢٥	٢٥	غير مجهزة		
١٣٣	مقامة ٢				٣٠٠	١٥٢	٤٠٠	١٢	١٢	مجهزة		
١٣٤	جوت ٢		١٢-٢٥	١٦-٠٢	—	—	—	—	—	غير مجهزة		
١٣٥	كايدى		١٢-٣٠	١٦-١٠	٣٣٧	١٥٢	٥٥٠	٣٠	٠١	صلحاليه		
١٣٦	١٣٦				٣٤٠	٧٩	٦٣٠	٢٧	٠١			
١٣٧	عين سلام	الفرى	١٤-٣٩	١٧-٣٧	١٠٠٠	٦٣٠	٢٠٠	—	٠٢	رطبة		
١٣٨	اويقات		١٥-٢٠	١٧-٥٢	٩٠٠	٦٣٠	٤٠٠	١١٠	٠١			
١٣٩	بارنسا		١٥-١٢	١٧-١٩	١١٥٠	٥٢٠	٣٠٠	٢٢٠	٠٢			
١٤٠	بهر كيرز		١٥-٤٤	١٧-٠٣	١٠٠٠	٣٥٥	٤٠٠	٤٥	٠٢			

تابع طوى رقم ١-١

الرقم الكامل	الموقع	الماء الحى	عند الطول	الأحداث	عند العرض	مقي المهر	المسافة	التصنيف	الارتفاع	الاسم	المطبعة
						متر	متر	متر	متر	متر	متر
١٤١	بوالغوريما	الغمرى	١٥-٠٧	١٧-٠٢	١٢٢٣٠	٥٥٠	٣٠٠	٢٨٠	٠٤	مجرة	مجرة
١٤٢	بوسد بيه	الغمرى	١٦-١٤	١٧-٣٤	١١٥٠٠	٥٦٠	٤٠٠	٦٠	٠٤	مجرة	مجرة
١٤٣	بوتلمت	الغمرى	١٤-٤٢	١٧-٣٣	١٢٠٠٠	٧٦٥	٢٠٠	٥٥	٠٥	مجرة	مجرة
١٤٤	بوتوريما	الغمرى	١٣-٥٤	١٧-٥٨	٦١٠٠	٢٥٠	-	٨٢	-	مجرة	مجرة
١٤٥	الهد ريس	الغمرى	١٤-١٤	١٧-٣٤	١٧٢٣٠	٥٩٠	١٤٠	١١٢	١٢	مجرة	مجرة
١٤٦	البوير	الغمرى	١٦-٠٥	١٦-٤٦	٤١٠٠	٦٠	١١٠	-	-	مجرة	مجرة
١٤٧	باسوك	الغمرى	١٥-٥٧	١٧-١٠	٥٤٠٠	٢٢١	١١٥	-	-	مجرة	مجرة
١٤٨	اند بنى	الغمرى	١٥-٢٥	١٧-٥٧	٦٧٨	٢٩٢	١٥٥	٨٤	٠٢	مجرة	مجرة
١٤٩		الغمرى	١٥-٢٨	١٧-٥٥	٦٤٦	٣٠١	٢٥٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٥٠		الغمرى	١٥-٢٨	١٧-٥٥	١٠٣٣٢	٢٦٤	٢٤٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٥١		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٧٠٠٠	٢٤١	٢٥٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٥٢		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٨٥٢	٢٦٥	٢٥٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٥٣		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٩٣٤	٢٦٧	٢٥٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٥٤		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٧٨٨	٢٥٢	٢٥٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٥٥		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٧٦٢	٢٣١	٢٥٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٥٦		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٨١٢	٢٥٥	٢٥٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٥٧		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٧٧٠	٢٠٩	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٥٨		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٩٨١	٢٠٧	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٥٩		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٨٣١	٢٠٨	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٦٠		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٨٣١	٢٠٨	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٦١		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٨٣١	٢٠٨	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٦٢		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٧٤٤	٢٢٤	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٦٣		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٧٦٨	٢٨٩	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٦٤		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٨١٤	٢١٢	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٦٥		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٨٦٤	٢٠١	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٦٦		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	١٠١٠	٢١٢	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٦٧		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	١٣٠٥	٢٢٠	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة
١٦٨		الغمرى	١٥-٢٧	١٧-٥٧	٧٥٠	٢٤٦	٢٧٠	٨٩	٠٢	مجرة	مجرة

تابع ملحق رقم ١-١

الرقم الكامل	الموقع	الأحد	خط الطول	خط العرض	من البحر	النسب	التصنيف	انخفاض المسطح	الارتفاع	ملاحظة
الرقم الكامل	الموقع	الأحد	خط الطول	خط العرض	من البحر	النسب	التصنيف	انخفاض المسطح	الارتفاع	ملاحظة
١٦٩	رمولانسا	١٥٠٠٥	١٧-٢١	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٧٠	لبوسيا	١٤-٤٧	١٧-٢١	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٧١	موزل به	١٥-٤٠	١٦-٥٥	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٧٢	سمو	١٤-٤٨	١٧-٥١	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٧٣	نعمات	١٥-٤١	١٦-٥٥	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٧٤	نمرات	١٤-٤١	١٧-٥٤	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٧٥	تنشوت	١٤-٤٣	١٧-٥٤	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٧٦	انتويت	١٤-٤٥	١٧-٤٨	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٧٧	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٠	١٧-١٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٧٨	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٠	١٧-١٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٧٩	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٨٠	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٨١	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٨٢	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٨٣	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٨٤	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٨٥	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٨٦	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٨٧	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٨٨	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٨٩	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٩٠	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٩١	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٩٢	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٩٣	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٩٤	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٩٥	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة
١٩٦	ب.ك. ٢٠٧	١٤-٢٨	١٧-٢٧	١٥٤٠٠	٥٧٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	مجهزة

تابع ملحق رقم ١-١

الرقم المسجل	المسوى	عطا الطول	عطا المرفق	مقي المهر	النسب المتعريف	النسب المتعريف	الارتفاع	ملحوظة
المسجل	المسوى	عطا الطول	عطا المرفق	مقي المهر	النسب المتعريف	النسب المتعريف	الارتفاع	ملحوظة
٢٢٤	١	١٢-١٤	١٧-٥٧	٢٠٣	٢٢٩	٦٠	٢٠٣	مجهزة
٢٢٥	٢	"	"	٢٣٠	٢٣٧	٨٠	٢٠٣	"
٢٢٦	٣	"	"	٢٣٠	٢٣٢	٨٥	٢٠٣	"
٢٢٧	٤	"	"	٢٥٠	٢٤٠	٨٠	٢٠٣	"
٢٢٨	٥	"	"	"	"	"	"	"
٢٢٩	٦	"	"	"	"	"	"	"
٢٣٠	٧	"	"	"	"	"	"	"
٢٣١	٨	"	"	"	"	"	"	"
٢٣٢	٩	"	"	"	"	"	"	"
٢٣٣	تحقيقه	"	"	"	"	"	"	"
٢٣٤	العتيقه	"	"	"	"	"	"	"
٢٣٥	سوق	"	"	"	"	"	"	"
٢٣٦	بوقينينا	"	"	"	"	"	"	"
٢٣٧	شورجه	"	"	"	"	"	"	"
٢٣٨	رائش	"	"	"	"	"	"	"
٢٣٩	رائش	"	"	"	"	"	"	"
٢٤٠	رائش	"	"	"	"	"	"	"
٢٤١	مختار لاجهار	"	"	"	"	"	"	"
٢٤٢	"	"	"	"	"	"	"	"
٢٤٣	"	"	"	"	"	"	"	"
٢٤٤	"	"	"	"	"	"	"	"
٢٤٥	ب.ك	"	"	"	"	"	"	"
٢٤٦	"	"	"	"	"	"	"	"
٢٤٧	"	"	"	"	"	"	"	"
٢٤٨	"	"	"	"	"	"	"	"
٢٤٩	"	"	"	"	"	"	"	"
٢٥٠	ب.ك	"	"	"	"	"	"	"

ملحق ٢-١ : كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في السعودية

البيان		الواردات		القيمة (ألف دولار)	
		١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الابقار (بالرأس)	١٢٥٧٤٤	١٣٤٨٩٧	١٥١٨٨٢	٤٢٣٧١	٥١٣١٧
اغنام وماعز (بالرأس)	٤٤٠٦٦٠٨	٦٠٢٨٩٨٢	٦٢٥٠٩٤٤	٣١٤٥٧٦	٤٩٨١١٦
اجمالي اللحوم (طن)	٢٦٥٤٨٦	٢٦٨٥١٠	٢٨٥٨٠٠	٤٤٩٤٢٧	٤٧٦٢٦٨
لحم بقر طازج (طن)	٣٩٧٨١	٤٥٩٠٩	٥٠٠٠٠	١٠٢٦٨٥	١١٨٧٩٢
لحم غنم طازج (طن)	٢٤٠٨٨	٣٢٨٠١	٣٢٠٠٠	٥٦٩٧٨	٧٨٤٤٢
٦٤٠٦٤					

FAO, Trade Yearbook, Vol. 36, 1982.

المصدر:

ملحق ٣-١ : كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في السنغال

البيان		الواردات		القيمة (ألف دولار)	
		١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الابقار (الرأس)	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٤٠٠	٦٠٠٠
اغنام وماعز (الرأس)	١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٥٨٠٠	٨١٠٠
اجمالي اللحوم (طن)	٨١	٧٠	٢٢٥	١٣٣	٨٩
لحم بقر طازج (طن)	٣	٢	٢٥	٢٦	١٤
لحم غنم طازج (طن)	—	—	—	—	—

المصدر: المرجع السابق

ملحق (٤-١) : كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في المغرب

البيان		السنوات			القيمة (الف د ولار)
		١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	
الابقار (بالرأس)	٤٢٩٧	—	٤٠٠	١٥٠٠٠	٥٥٦٦
أغنام وماعز (بالرأس)	—	—	—	—	—
اجمالي اللحوم (طن)	٢٨٦٩	٣٨٧٤	—	٤٢٠٠	١٥٠٢
لحم بقر طازج (طن)	٣٨٦٩	٣٨٧٤	—	٤٢٠٠	١٥٠٢
لحم غنم طازج (طن)	—	—	—	—	—

٣٩٠, Trade Yearbook, Ibid,

المصدر:

ملحق ٥-١ : كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في ليبيا

البيان		السنوات			القيمة (الف د ولار)
		١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	
الابقار (بالرأس)	٢٢٤٩١٤	٢٣٢٩٢١	٢٥٠٠٠٠	١٦٦٢٢٥	١٧٩٧٦٨
أغنام وماعز (بالرأس)	١٩٤٠٩٠٥	٢٥٠٢٩٤٣	٢٠٠٠٠٠٠	١٢٧١١١	٢٦٩٦٧٦
اجمالي اللحوم (طن)	١٦٥٩١	٢٠٤٦٠	٢١٧٠٠	٣٣٢٠٣	٥٤٩٦١
لحم بقر طازج (طن)	١٥٨٠٧	١٤١٣٢	١٦٠٠٠	٣٠٣٨٦	٣٢٧٧٨
لحم غنم طازج (طن)	٧٨٤	٦٣٢٨	٥٧٠٠	٢٨١٧	٢٢١٨٣

المصدر: المرجع السابق .

ملحق ٦-١ : كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في ساحل المصالح

البيان			
السنوات		القيمة (الف دولار)	
١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
٢٢٥٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٧٢٣١٠٠
٥٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
١١٠٢٩	١١٤٠٤	٢٤١١٧	٢١٦١٨
٩٤٤٣	٩١٣٧	٢٠٤٥٨	١٥٠٢٥
٨٢٢	٥٧٢	٢٠٦٧	١٢٢٢
لحم غنم طازج (طن)			
لحم بقر طازج (طن)			
لحم خنزير طازج (طن)			
لحم دجاج طازج (طن)			
لحم ماعز طازج (طن)			
لحم خروف طازج (طن)			
لحم بقر طازج (طن)			
لحم خنزير طازج (طن)			
لحم دجاج طازج (طن)			
لحم ماعز طازج (طن)			
لحم خروف طازج (طن)			

FAO, Trade Yearbook, Ibid.

المصدر:

ملحق ٧-١ : كمية وقيمة الواردات من الحيوانات الحية واللحوم في الجزائر

البيان			
السنوات		القيمة (الف دولار)	
١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
٣٠	—	٣٧	—
٨٠٠	١٢٠٠٠	٧٧	٦٦٢
١٧٤١٩	٢١٨٥٠	٤١٢٣٩	٥١٢٢٨
١٥٤١٩	١٧٨٦٧	٣٥٢٣٩	٢٨٤٢٧
٢٠٠٠	٣٩٥١	٦٠٠٠	١٢٦٧٧
لحم غنم طازج (طن)			
لحم بقر طازج (طن)			
لحم خنزير طازج (طن)			
لحم دجاج طازج (طن)			
لحم ماعز طازج (طن)			
لحم خروف طازج (طن)			
لحم بقر طازج (طن)			
لحم خنزير طازج (طن)			
لحم دجاج طازج (طن)			
لحم ماعز طازج (طن)			
لحم خروف طازج (طن)			

المصدر: المرجع السابق

ملحق ١-١٠ - كمية وقيمة صادرات الحيوانات الحية واللحوم في السعودية

البيانات		الصادرات		القيمة (ألف دولار)	
		١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الابقار (بالرأس)		٥	-	-	-
أغنام وماعز (بالرأس)		٣ ٤٠٠	٢ ٨٣٣	٤ ٦٤٥	٢٦١
إجمالي اللحوم (طن)		٦٩٠	٣١٤	٦٠٠	٢٦٧
لحم بقر طازج (طن)		٤٤٩	٢٦٤	٦٠٠	٦١٢
لحم غنم طازج (طن)		١٦	-	-	٥٧٨
					-

المصدر: المرجع السابق .

ملحق ١-١ - كمية وقيمة صادرات الحيوانات الحية واللحوم في مالي

البيانات		الصادرات		القيمة (ألف دولار)	
		١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الابقار (بالرأس)		٢٢٥ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٩٢ ٠٠٠
أغنام وماعز (بالرأس)		٣٠٧ ٠٠٠	٣١٩ ٠٠٠	٣٢٢ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠
إجمالي اللحوم (طن)		-	-	-	-
لحم بقر طازج (طن)		-	-	-	-
لحم غنم طازج (طن)		-	-	-	-

FAO, Trade Yearbook, Ibid

المصدر:

ملحق ١-٢-١- تطور اعداد الانتاج والماعز في السنغال

بالالف رأس								البيان
١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٧٠		
٢٢٥٠	٢٣٠٠	٢٢٦٠	٢٢٣٨	٢٥٣٣	٢٣١٨	٢٥٣٠	الابقار	
٢١٠٠	٢١٥٠	٢٠٧٥	٢٠٧٠	١٨٧٠	١٦٨٩	١٥٠٠	الانعام	
١٠٥٠	١٢٠٠	١١٥٠	١١٠٠	٩٥٠	٨٤٤	١١٠٠	الماعز	
٣١٥٠	٣٣٠٠	٣٢٢٥	٣١٧٠	٢٨٢٠	٢٥٣٣	٢٦٠٠	جملة الماعز والانعام	

FAO, Country Tables, Basic Data on the Agricultural Sector, 1983 & 1984

المصدر:

ملحق ١-٣-١- تطور اعداد الانتاج والماعز في السعودية

بالالف رأس								البيان
١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٧٠		
٥٠٠	٤٢١	٤١١	٤٠٠	٣٧٠	٢٨٢	٢٢٥	الابقار	
٣٥٠٠	٤١٩٠	٤١٢٧	٤٠٦٣	٤٠٠٠	٣١٤٨	٣٠٠٠	الانعام	
٢٣٠٠	٢١٦٢	٢٠٧٤	١٩٨٧	١٩٠٠	١٢٤٢	٧٣٥	الماعز	
٥٨٠٠	١٢٥٢	١٢٠١	١٠٥٠	٥٩٠٠	٣٢٩٠	٣٧٣٥	جملة الانتاج والماعز	

المصدر: المرجع السابق.

ملحق ١-٤- تطور اعداد الابقار والاغنام والماعز في ليبيا

بالالف رأس							
البيان	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٧٠
الابقار	٢٠٠	١٩٤	١٨٥	١٨٠	١٨١	١٨٩	١٠٨
الاغنام	٥٦٠٠	٦٢١١	٥٨١٣	٥٥٠٠	٥٤٤٥	٤١٨٣	٢١١٦٣
الماعز	١٥٠٠	١٥٢٢	١٥١٦	١٥٠٠	١٤٦٣	١٦٩٧	١٢٣٤
جملة الاغنام والماعز	٧١٠٠	٧٦٥٨	٧٣٢٩	٧٠٠٠	٦٩٠٨	٥٨٨٠	٣٣٩٧

المصدر: المرجع السابق

بالالف رأس

ملحق ١-٥- تطور اعداد الابقار والاغنام والماعز في ساحل الماعز

البيان	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٧٠
الابقار	٧٨٠	٧٥٠	٧٢٠	٧٠٠	٦٥٠	٥٤٥	٤٠٨
الاغنام	١٣٨٠	١٣٢٠	١٢٥٠	١٢٠٠	١١٥٠	٩٨٠	٨٣٣
الماعز	١٣٨٠	١٣٢٠	١٢٠٠	١٢٥٠	١٢٠٠	٩٨٠	٨٣٣
جملة الاغنام والماعز	٢٧٦٠	٢٦٤٠	٢٥٥٠	٢٤٥٠	٢٣٥٠	١٩٦٠	١٦٧٦

المصدر: المرجع السابق

بـالـالف رأس

ملحق ١-٦- تطور اعداد الابقار والاغنام والماعز في المغرب

البيـتان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الابقار	٣٦٠٠	٣٦٢٠	٣٤٠٠	٣١٧٤	٣٢٤٠	٢٩٠٠	٣٠٠٠
الاغنام	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠	١٣٥٠٠	١٤٢٠٠	١٤٨٢٠	١٤٨٢٠	١٥٠٠٠
الماعز	٨٥٠٠	٦٨٠٠	٦٠١٦	٦١٠٠	٦٢٠٠	٦٢٠٠	٦٢٧٠
جملة الاغنام والماعز	٢٥٥٠٠	٢١٦٠٠	١٩٥١٦	٢٠٣٠٠	٢١٠٢٠	٢١٠٢٠	٢١٢٧٠

المصدر: المرجع السابق

بـالـالف رأس

ملحق ١-٧- تطور اعداد الابقار والاغنام والماعز في مالي

البيـتان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الابقار	٥٣١٠	٣٨٨٦	٤٧٦٥	٤٩٦٠	٥١٣٤	٥٣٠٠	٥٤٠٠
الاغنام	٥٧٥٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٦٢٥٠	٦٣٥٠	٦٣٥٠	٦٤٥٠
الماعز	٥٥٠٠	٥٠٠٠	٦٥٠٠	٦٧٥٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠
جملة الاغنام والماعز	١١٢٥٠	١٠٠٠٠	١٢٥٠٠	١٣٠٠٠	١٣٢٥٠	١٣٢٥٠	١٣٩٥٠

المصدر: المرجع السابق .

ملحق ١٨١ - اعداد ولحوم المذبوحات من الاغنام والماعز لبعض الدول

١٩٨٢		١٩٨١		١٩٨٠		
الف رأس	الف طن	الف رأس	الف طن	الف رأس	الف طن	
						<u>ساحل العاج :</u>
٧	٧٠٠	٧	٦٧٥	٦	٦٤٠	اغنام
٨	٧٥٠	٧	٧١٠	٧	٦٧٥	ماعز
١٥	١٤٥٠	١٤	١٣٨٥	١٣	١٣١٥	جملة الاغنام والماعز
						<u>ليبيا :</u>
٥٣	٣٥٠٥	٥٠	٣٣٣٥	٤٨	٣٢٠٠	اغنام
٢	١٢٠	٢	١٢٠	٢	١٢٠	ماعز
٥٥	٣٦٢٥	٥٢	٣٤٥٥	٥٠	٣٣٢٠	جملة الاغنام والماعز
						<u>السنغال :</u>
٧	٥٣٤	٧	٥٣٠	٦	٤٨٠	اغنام
٤	٤٠٠	٤	٣٨٧	٣	٣٣٧	ماعز
١١	٩٣٤	١١	٩١٧	٩	٨١٧	جملة الاغنام والماعز
						<u>السعودية :</u>
١٠٢	٦٠٠٠	١٠٢	٦٠٠٠	٧٧	٤٥٠٠	اغنام
٨	٦٠٠	٨	٦٠٠	٧	٥٠٠	ماعز
١١٠	٦٦٠٠	١١٠	٦٦٠٠	٨٤	٥٠٠٠	جملة الاغنام والماعز
						<u>مالسي :</u>
٢٥	١٨٢٤	٢٥	١٧٥٠	٢٤	١٧١٠	اغنام
٢٢	١٧٧٩	٢٢	١٦٨٠	٢١	١٦٤٠	ماعز
٤٧	٣٦٠٣	٤٧	٣٤٣٠	٤٥	٣٣٥٠	جملة الاغنام والماعز
						<u>المغرب :</u>
٥٦	٤٩٠٠	٥٥	٤٩٠٠	٤٣	٤٣٦٥	اغنام
٢٣	٢١٠٠	٢٣	٢٠٠٠	١٩	١٨٥٠	ماعز
٧٩	٧٠٠٠	٧٨	٦٩٠٠	٦٢	٦٢١٥	جملة الاغنام والماعز

FAO, Production Yearbook, Vol. 36, 1982.

المصدر :

ملحق ١-٢ - نموذج سجل لأعداد الأغنام

الرقم _____

اسم المني _____

السنة							
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
							عدد الحوليات
							عدد الهيريات
							عدد النعاج البالغة
							عدد الكباش
							المجموع
							عدد الولادات
							ذكور فردية
							ذكور توأمية
							اناث فردية
							اناث توأمية
							المجموع
							النظام
							عدد الذكور
							عدد الاناث
							المجموع
							العلاقات
							عدد الذكور
							عدد الاناث
							عدد النعاج
							عدد الكباش
							المجموع
							التربية
							عدد الذكور
							عدد الاناث
							التسويق
							العدد
							الوزن

ملحق ٢ - ٢ - احتياجات الأدوية لسنة واحدة : -

الوصف	الكمية	المواصفات
-------	--------	-----------

١ - مضادات الطفيليات

Thiabenzol	٤٠٠٠ قنينة	قنينة سعة ٥٠ قى ص
Ivomec 1%	١ لتر	(٢ غم / قى ص)
Valbazen	١٠ لتر	تركيز ١ %
Amprol	١٠٠ كجم	
Berenil	١ كجم	
Tigal - F	٢٠٠٠ لتر	
Ranide	٥ لتر	

٢ - مضادات الاسهال

Veto Anti Diar - P.A	١٠ كجم
----------------------	--------

٣ - مضادات التخمط وسوء الهضم

Bykodigest	١٠ كجم
------------	--------

٤ - مضادات حيوية

Terramycine	١٠٠ قنينة	قنينة سعة ١٠٠ مللتر
Eftolon	١٠٠ قنينة	قنينة سعة ١٠٠ مللتر

٥ - أدوية متفرقة

Tincture of Iodine	١٠ لتر	تركيز ١ %
Methylene blue	١ كجم	
Glycerine	١٠ لتر	
Sodium bicarbonate	١٠ كجم	
Ethyl alcohol	١٠ لتر	
Potassium permanganate	١٠ كجم	
Acriflörine	١٠ كجم	
- ٢١ -		

ملحق ٢ - ٣ احتياجات اللقاحات لسنة واحدة

الملاح	الكمية	سعر الجرعة (اوقية)
طاعون الأغنام Tissu - 20	٦٠.٠٠٠ جرعة	٢٢٦
جدري الأغنام Clavesec	٦٠.٠٠٠ جرعة	٢
الحمى الفحمية Carbovin	٦٠.٠٠٠ جرعة	٢٢٨
عفونة الدم النزفية Pasteurellad	٦٠.٠٠٠ جرعة	٢٢٨
التسمم المعوي Polyvalent vaccine	٦٠.٠٠٠ جرعة	٣

المادة ١ :

طبقا للأمر القانوني رقم — تأست بين الاشخاص الذين يلتزمون بهذا الدستور جمعية المنمين (للمربين) .

المادة ٢ :

جمعية المنمين تؤسس عن طريق الاتحاد الحي بالتراضي بين المنحـمـين الموريتانيين الذين يقررون توحيد وسائلهم الضماني صيانة افضل لمواشيهم والتسيير المشترك لثروتهم الوطنية . وتسلم هذه الرابطة مع الاحتفاظ بحقوق الغير ، حق استخدام وتسيير المراعي ونقاط المياه في حوزتها الترابية .

المادة ٣ :

صفة العضوية في الجمعية يتم الحصول عليها بصورة فردية وطوعية ومجانية . ويجب على كل عضو في الجمعية ان يلتزم بالاحترام التام لاحكام هذا الدستور والنظام الداخلي للجمعية .

المادة ٤ :

لا يمكن لاي عضو في الجمعية ان ينتمي الى جمعية اخرى للمنمين .

المادة ٥ :

في امكان كل عضو في الجمعية ان ينسحب منها في اية لحظة بعد أن يتم اشعار مجلس التسيير كتابيا بذلك .

المادة ٦ :

على الصفيـد المالى يكون اعضاء الجمعية بصورة تضامنية مسئولين عـن الالتزامات التي يقطعونها على انفسهم بالنسبة للتسيير في اطار العمل العبادي للجمعية .

المادة ٧ :

طرد عضو من الجمعية تقررر الجمعية العامة باغلبية ثلثي الأصوات .

المادة ٨ :

تشكل الجمعية العامة من جميع أعضاء الجمعية وهي الهيئة صاحبة القرارات ، وتتمتع بكامل السلطات فيما يخص إدارة وتسيير الجمعية أو عليه فانها مكلفة على الخصوص بما يلي : -

- توجيه نشاطات الجمعية
- اعداد النظام الداخلى والمصادقة على التعديلات التى قد تدخل عليه .
- انتخاب مجلس التسيير
- تحديد مراكز المسؤولية ومن يستحق التعويض والمصادقة على مبلغ التعويض .
- اختيار المندوبين عن الجمعية الى الاتحادات الجمهورية الوطنية .
- تقدير حسابات التسيير
- اخلاء طرف مجلس التسيير فى نهاية مأموريته .
- اذا استدعت الضرورة تقوم باعداد التعديلات فى تشكيلة الجمعية أو حلها .

المادة ٩ :

تجتمع الجمعية العامة للجمعية فى دورة عادية مرتين فى السنة . وهى تنتخب رئيسا وامينا أوعدة امناء للجمعية . ويخص ممثلو الهيئات صاحبة الوصاية اعمال الجمعية العامة كمشائرين .

المادة ١٠ :

يمكن استدعاء جمعيات عامة فوق العادة خارج المواعيد المحددة فى الطلب ، وذلك بناء على طلب من مجلس التسيير أو من ربع أعضاء الجمعية على الاقل او من الهيئات صاحبة الوصاية .

المادة ١١ :

لا يمكن للجمعية العامة اجراء المناقشة الا فى حضور ثلثى الاعضاء كحد أدنى .

المادة ١٢ :

اي قرار يذى علاقة بعمل الجمعية تتم المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة بالاغلبية البسيطة .

المادة ١٣ :

تنتخب الجمعية العامة من داخلها أعضاء مجلس التسيير ، ولا يمكن أن يتجاوز عدد أعضاء هذا المجلس سبعة أشخاص ومدة مأموريتهم سنة واحدة قابلة للتجديد .

المادة ١٤ :

تمارس وظائف مجلس التسيير بدون مقابل .

المادة ١٥ :

كل عضو في مجلس التسيير يمكن طرده من قبل الجمعية العامة وبالاغلبية البسيطة .

المادة ١٦ :

المادة ١٧ :

يكلف مجلس التسيير بتنفيذ كافة الاعمال التي يعهد اليه بها من قبل الجمعية العامة ، وعليه بصورة خاصة أن :

- يحضر اجتماعات الجمعية العامة .
- يقترح على الجمعية العامة جميع التعديلات في النظام الداخلي .
- يحضر برامج الاعمال المطلوب تنفيذها .
- يعين السيئول عن تنفيذ هذه الاعمال .
- يراقب عمل وكلاء التنفيذ .
- يمثل الجمعية امام العدالة ان دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ١٨ :

مجلس التسيير مسئول امام الجمعية العامة ، عن تسيير الجمعية الرعوية .

المادة ١٩ :

يختار مجلس التسيير من بين اعضاءه رئيسا وأميناً اوعدة امناء .

المادة ٢٠ :

يختار مجلس التسيير مسيرا يكون تحت سلطته ويقوم باعمال محاسبية عمليات الجمعية .

كما يختار أيضا وكيلًا بيظريا يكلف بالعلاقات مع المركز الرعوى . وسيكلف هــنـذا
الوكيل بان يؤمن داخل الجمعية ، توزيع وسائل الانتاج ونشر تقنيات البيطرة
وأدوية الحيوانات .

ويمكن الخلط بين وظيفتى السير ووكيل البيطرة .

المادة ٢١ :

يمكن للجمعية الحصول على المصادر التالية : -

- الاشتراكات المحتملة لعضائها .

- المستلكات المنقولة وإلثابتة .

- مبلغ القروض المراقبة

- المساهمات المحتملة -

- الههسات والساعات

- عائد بيع المنتجات

المادة ٢٢ :

تعيين الهيئات صاحبة الوصاية مفوضا للحسابات ، ومدة مأموريته سنة
قابلة للتجديد .

المادة ٢٣ :

يقوم مفوض الحسابات ويدون اشعار سبق ، بمراجعة دفاتر التـنـسـيـد
والحقيقة والمستلكات الثابتة والمنقولة للجمعية ، وكذلك مدى صحة المعلومات
التي يقدمها مجلس التسيير .

المادة ٢٤ :

يسلم مفوض الحسابات تقريره الى الهيئات صاحبة الوصاية التي تبلفه
الى الجمعية العامة .

المادة ٢٥ :

كل جمعية تحصل :

- ايا بناء على طلب من ثلث الاعضاء العاملين فى جمعيتها العامة .

- واما بقرار من الهيئات صاحبة الوصاية .

مهما كان من أى فان القرار الذى يحل الجمعية او الذى يسحب منها
رخصة متابعة نشاطها سواء كان صادرا من سلطات الوصاية أو مجالس التسيير
يجب ان يحدد جميع الاجراءات التى من شأنها ان تضمن تصفية ممتلكات الجمعية
مستقبلا.

قانون الجمعيات الرعوية
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - اخاء - عدالة

اللجنة العسكرية للخلاص الوطني

أمر قانوني رقم _____ بتاريخ _____ يتعلق بتأسيس الجمعيات الرعوية.

ناقشت اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وصا دقت : -

ان رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني يصدر الامر القانوني ذا المحتوى التالي : -

المادة ١ :

أسست في الجمهورية الإسلامية الموريتانية جمعيات رعوية . وهذه الجمعيات تنظمها احكام هذا الامر الثانوي .

المادة ٢ :

تشكل الجمعية الرعوية من طرف اتحاد بالتراضي الحر وغير الهادف الى الكسب للمنمين الموريتانيين الذين تجمع بينهم روابط عادية ، مثل الاستخدام المعتاد لنفس الامراض الرعوية ونفس نقاط المياه والذين يقررون ان يوحدوا وسائلهم لتأمين صيانة افضل لمراعهم ويديروا معا ثروتهم الرعوية من أجل التمكن من زيادة تدريجية لمواشيهم .

المادة ٣ :

بما انها مدعوة لادارة جزء من الاراضي الزراعية الخاصة بالدولة ، فان الجمعيات الرعوية توضع تحت الوصاية المشتركة لوزارتي الاقتصاد والمالية والتنمية الريفية .

المادة ٤ :

تبلغ السلطة صاحبة الوصاية الفنية بانشاء تجمع عن طريق تسليمها محضر التأسيس الذي يحمل توقيع الاعضاء المؤسسين ، ويقدم هذا المحضر الى مقر الادارة التي توجد بها الجمعية المزمع تأسيسها .

المادة ٥ :

يشترط في عضوية جمعية رعوية ان يكون المترشح موريتاني الجنسية ولديه حيوانات من فصيلة الأبقار او الماعز أو الأغنام أو الابل واعتاد على استغلال المراعي ونقاط المياه الموجودة في الأراضي الرعوية .

المادة ٦ :

ان تأسيس وتشكيل الجمعية ودساتيرها وكذلك حوزتها الترابية ، كل ذلك يتم الاعتراف به عن طريق قرار يصدر عن السلطات صاحبة الوصاية بناءً على اقتراح من ادارة البيطرة وبعد تحقيق تقوم به السلطات الادارية المحلية .

المادة ٧ :

الاعتماد المنصوص عليه في المادة السادسة يجرى العمل به لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

ويمكن سحب تلقائيا من طرف السلطات صاحبة الوصاية عندما يظهر ان هذه الجمعية تنهج طريقا غير شرعي مناقض للقوانين والاخلاق الحميدة أو انها تهدف الى النيل من الامن العمومي والتفاهم الطيب بين المنمين .

المادة ٨ :

الجمعية التي يعترف بها تحصل مع الاحتفاظ على حقوق الغير على حق ادارة واستخدام حوزتها الترابية بما فيها الارض والمراعي والمياه السطحية والعميقة التي تتحمل اعباءها لتؤمن تحت رقابة المصالح الفنية لادارة البيطرة لحماية والتسيير العنلاني للمراعي وكذلك صيانة نقاط السفر .

المادة ٩ :

سيكون حق استغلال وتسيير المراعي ونقاط المياه موضوع عقد يبرم بين الجمعية والسلطات صاحبة الوصاية وينص هذا العقد على الخصوص على الحقوق

التي يمكن ان يمارسها افرادا أو جماعات على الحوزة الترابية لاتجمع مثل حق العبور أو حق الرعى أو السفر المؤقت . وهذه الحقوق تعترف بها الشريعة الاسلامية الجارى العمل بها على تراب الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

المادة ١٠ :

وفقا للتقادم كما تنص عليه الشريعة الاسلامية ، فان حق الاستخدام والتسيير هذا يمكن الفاءه نهائيا أو مؤقتا لصلحة المجموعة وخاصة في ظروف الجفاف التي اتسعت الى حد ما والتي جعلت من الضروري ان تدخل في المراعى ونقاط المياه المخصصة لاستخدام الجمعية ، قطعان جمعيات أو مجموعات أخرى .

وهذا القرار سيتمخذه بواسطة قرار يصدر عن المقاطعة أو الولاية أو الوزارة حسب خطورة الكارثة وناء على اقتراح من ادارة البيطرة .

ويمكن ان يجد هذا القرار اقامة منجزات ذات نفع عام .

المادة ١١ :

في حدود حوزته الترابية ومع المحافظة على حقوق الغير فان حقوق الاستغلال يرخص للجمعية المعترف بها بما يلي :-

١- ان تتخذ بموافقة المصالح الفنية فى ادارة البيطرة كافة الاجراءات التحفظية لصيانة ثروتها الرعوية .

٢- ان تقوم بموافقة الدعم الفنى لمصالح ادارة البيطرة بجميع الاعمال التى سترى انها ضرورية لحماية وتحسين المراعى وصيانة نقاط المياه الموجودة او ايجاد نقاط مياه جديدة لتحسين ظروف سقى مواشيتها .

ولتنفيذ هذه الاعمال فان الجمعيات المعترف بها هى وحدها القادرة على الاستفادة وفقا لشروط ستحدد فى وقت لاحق ، من اعانات مالية أو قروض تقدمها السلطة العمومية لهذا القرض .

المادة ١٢ :

تستوفى الجمعيات الرعوية بشخصية معنوية وكفاءة قانونية . وتستطيع نتيجة لذلك ان تكون لديها ميزانية) وتستفيد من الاعانات المالية او القروض والاعانات وتقوم بعمليات الاصلاح وتبرم الصفقات وتوقع الاتفاقيات وتكتب عمالا وتنشئ مراكز شراء المنتجات بجميع انواعها تحت المسؤولية المدنية لرئيسها كما يمكنها ايضا ان تتقدم كمدع بحق مدنى .

المادة ١٣ :

تستطيع الجمعيات الرعوية ان تساهم في تحسين ظروف حياة النمنين عن طريق اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين خدمات المصالح الادارية المقدمة للنمنين وخاصة في مجالات التعليم والصحة والتموين بالمنتجات الغذائية ، وذلك بالاتفاق مع الوزارات المعنية .

المادة ١٤ :

ان الجمعيات الرعوية ملحقة بمركز رعوى سينعشه وكيل ملحق من طسرف ادارة البيطرة وعليه بصورة خاصة ان يضمن تأطير عمليات التدجين والتجارة والصحة لجمعيات النمنين وتكوين اطاراتها وبشكل عام مراقبة عملها .

المادة ١٥ :

كل الجمعيات تتبع لمركز رعوى وتشكل وحدة رعوية .

المادة ١٦ :

يشكل مجلس وطنى لجمعيات النمنين يضم مثلى الجمعيات المحلية بواقع مثل عن كل جمعية يعينه الاجتماع العام .
وينتخب المجلس رئيسه ويعد نظاما داخليا ويستدعيه رئيسه ويخص ممثلو الهيئات صاحبة الوصاية ، مناقشات المجلس الوطنى بصفتهم مستشارين .
ودور المجلس الوطنى هو اقتراح واعطاء موافقه على جميع النظم والقرارات المتعلقة بتربية المواشى على كافة التراب .

المادة ١٧ :

يشكل المجلس الوطنى من دخله لجنة للتحكيم تبلغ بجميع النزاعات المتعلقة بالدعاوى التى تنشأ نتيجة استخدام المراعى وذلك على المستويات التالية :-

فسى المحكمة الابتدائية بين عدد من الجمعيات او بين جمعيات ووكلاء الدولة .

فى المحكمة الثانية بين اعضاء فى جمعية واحدة .

ويمكن أن تخطرهما السلطة القضائية لاعطاء رأيها بخصوص الظروف
التي جرت فيه القضايا التي تعتبر جزئية.

المادة ١٨ :

تلقى جميع الاحكام المناقضة المتعلقة بجمعيات المنمين والمضايقة
لهذا الامر القانوني .

المادة ١٩ :

ينشر هذا الامر القانوني وفقا لحالة الاستعجال وينفذ كقانون للدولة.

من اللجنة العسكرية للخلاص الوطني

نواكشوط في _____

الرئيس

ملحق ٦-٢ - عقد سداد قروض التعاونية الرعوية

الشركة الوطنية للمزارع الرعوية وحدة التعاون

عقد سداد القروض والالتزامات المالية للجمعية التعاونية الرعوية
للموسم الرعوي الذي يبدأ من أول فبراير — ١٩
حتى آخر يناير عام ١٩ (العام الذي يليه)

١- عناصر الانتاج

لتحقيق موسم رعوي جيد تتعهد الشركة الوطنية للمزارع بتوفيرها لتعاونية
الرعوية بطلب من الأخيرة عناصر الانتاج التالية في صورة قرض سبق في ٣١ يناير
١٩ كآخر موعد .

وقود :
أعلاف مركزة :
أروية :
دريس :
بذور :
جملعة عناصر الانتاج

تشهد التعاونية بانها اخذت علما باسعار عناصر الانتاج الموضحة عاليه
وتتعهد بقبولها وتدفع هذه المبالغ في أو قبل ١٥ يناير ١٩ ، وكل مبلغ
لا يدفع حتى هذا التاريخ ستضاف اليه غرصة شهرين بنسبة ١ ٪ ، وكل مبلغ يدفع
قبل التاريخ المحدد أوحين تسلم عناصر الانتاج يخفض بواقع ٥ ٪ .

٢- قطع الغيار

في حالة الحاجة يمكن للتعاونية طلب الخدمات الفنية لاصلاح آلات أو
غيرها من الشركة في هذه الحالة ستحسب اسعار قطع الغيار على التعاونية حسب
قائمة اسعار موجودة لدى الشركة ونسخة عنها لدى الجمعية وتدفع الجمعية قيمتها
في نفس الوقت الذي تدفع ببقية قيمة عناصر الانتاج الأخرى .

٣- احتياطي لتجديد الآلات (الا هلاك)

تتعهد التعاونية بدفع مبلغ ----- أوقية للاهلاك في المضخات والمعدات الاخرى وسيودع في حساب الاهلاكات لتلك التعاونية .

٤- تسديد قرض المضخة

تتعهد التعاونية بتسديد قرض المضخة في الوقت المحدد لذلك ----- أوقية .

٥- جطة المبالغ الواجب دفعها حتى ١٥ / ١ / ١٩٠١

_____	أ- عناصر الانتاج
_____	ب- احتياطي
_____	ج- متأخرات
_____	د- قسط المضخة
_____	الجملة

تضاف اسعار قطع الغيار الى هذا المبلغ خلال الموسم الرعوي المذكور عليه .

طريقة السداد (الدفع)

تدفع جميع المبالغ نقدا في _____

عن الجمعية
(رئيس الجمعية)

عن الشركة
(المشرف التعاوني)

ملحق ٢-٧ : عقد التزام أعضاء التعاونية الرعوية بإرشادات
الشركة الفنية المسدولة عن المزارع الرعوية

الشركة الوطنية للتنمية الرعوية
وحدة التعاونيات

عقد الموسم الرعوى أول فبراير — ١٩
حتى آخر يناير عام — ١٩ (العام الذى
يليه)

بتحقيق موسم رعوى جيد تتعهد التعاونية الرعوية — بتوفيرها —
للشركة الوطنية للمزارع الرعوية الافراد اللازمين لرعى ٥٠٠٠ رأس من الانبيات
وتتعهد بالتزام هذا الامر سواء كانوا من اعضاء التعاونية او من خارجها —
أورعاة ماجورين بالارشادات الآتية : -

أولا : الدورة الرعوية : اتباع دورة رعوية منظمة فى وحدات رعى دورية وفق
الخطة الموضوعة من قبل الشركة الوطنية وان يقوم رئيس مجلس ادارة التعاونية
واعضاء مجلس ادارتها بتسهيل اعمال ملاحى المزرعة الرعوية واتباع
ارشاداته والتعاون معه لصالح الطرفين (التعاونية والشركة) .

ثانيا : توريد حملان التسمين : الالتزام بتسليم جميع الحملان المفصولة عن
امهاتها للمنظمة وذلك للقيام بتسمينها وتسويقها تعاونيا باشراف
التعاونية المشتركة .

ثالثا : الحد الاقصى للقطيع : الالتزام بالحد الاقصى لحجم القطيع المتفق عليه
بين الطرفين والمحدد من قبل الشركة وعدم تجاوز هذا الحد بأى شكل
من الاشكال .

رابعا : اتباع الاساليب الحديثة فى ادارة القطيع : تلتزم التعاونية باتباع
الارشادات الآتية والمتعلقة بالاساليب الحديثة فى ادارة القطيع وهى : -
١- الالتزام بتاريخ اطلاق الكباش على النعاج وكذلك سحبها .
٢- الالتزام بتاريخ فطام الحملان وفصلها وكذلك عدم خصى الحملان الذكور .
٣- الالتزام بعملية استبعاد الحيوانات غير المرغوب فيها بالنسب والنوعيات
المتفق عليها .

٤- الالتزام باستخدام الكباش التى ستزود بها التعاونية والتى سوف يكون
استخدامها أفضل مما لو استخدم المنى كباش الخاصة وكذلك يتمهد
بالحفاظ على تلك الكباش التى ستزود بها التعاونية .

٥- يمكنه التصرف بحد اقصى ١٢ رأسا من الحيوانات المستبعدة الاخرى
سندوبها والباقي يسوق تعاونيا .

٦- يحسب قيمة الحيوانات المسمنة على اساس الكجم وزن قائم علىـ
أن تحسب النعاج المسمنة المستبعدة بما لا يزيد عن ٩٠ ٪ من ثمن
النعاج الصغيرة المستبعدة .

٧- الالتزام باتاحة حيواناته للتطعيم ,العلاجات الجماعية في اوقاتها
والمعاونة في هذه العمليات والابلاغ عن اية حالات مرضية وذلك لمعالجتها
واتخاذ الاحتياطات اللازمة ان وجب الامر .

٨- الالتزام بالمحافظة على الاسوار والمنشآت والمساهمة الفعلية فى
صيانتها .

٩- الالتزام بتنفيذ القرارات التى تتخذها التعاونية حفاظا على مصلحة
الفرد والجماعة .

من ثلاثة صور

حرر في

عن الجمعية
رئيس الجمعية

عن الشركة
المشرف التعاونى

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة التنمية الريفية

القانون رقم ٦٢-١٧١ الصادر في ١٨ يوليو ١٩٦٧ والمتعلق
بالنظام الأساسي للتعاون

الباب الأول

الأحكام العامة

- المادة ١ : ان الشركات والهيئات ذات الطابع التعاوني والتي تتخذ موريتانيا مقر لها ستنظم وفقا لاحكام القانون التالي :
- المادة ٢ : ان التعاونيات واتحاداتها جمعيات مدنية خاصة باشخاص معينين رأسمالها وعمالها متغيرون . ولا تهدف الى تحقيق أرباح، وانما هدفها تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لاجضاءها بتجميع جهودهم طبقا للمبادئ العامة للتعاون ، ربتكوينهم عن طريق ممارسة كافة الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي تلبى الحاجات المشتركة للمنتسبين الى هذه التعاونيات .
- يجب أن يوضح عنوان أى تعاونية أو اتحاد طبيعة نشاطاتهم ومقرهما . كما يجب أن ينص على لفظ " تعاونية " وأن يحدد المسؤولية المحددة للمنتسبين اليها . ولا يجوز أن يتضمن العنوان اسما لى شخص معين .
- ستحدد النظم الأساسية بموافقة الادارة المكلفة بالتعاون الاقليمي الذي يشكل دائرة اختصاص تمارس فيه التعاونية أو الاتحادات نشاطاتها . ومع ذلك يسمح للشركة أن تؤسس فروعها داخل هذا الاقليم عندما يكون ذلك ضروريا لانجاز هدفها الاجتماعي .
- لا يجوز أن ينشأ في نفس القرية أو الحي أو في نطاق نفس المشيرة أو القبيلة تعاونيتان تقومان بنفس الوظائف الأساسية . ولا تخول صلاحية البت في انشاء تعاونيتين الا للادارة المكلفة بالتعاون فيما اذا رأت ان احدهما تقوم بوظيفة ثانوية بالنسبة الى سابقتها .

من المحتم ان يكون المقر داخل الاقليم الخاص بالجمعية .
تتمتع التعاونيات واتحاداتها بكامل السلطة القضائية ، ويمكنها أن تباشـر
كافة المهام ذات الطابع التجارى ، كما بوسعها أن تتلقى هبات أو وصايا
أو مساعدات .

المادة ٣ : يمكن أن تشكل التعاونيات فيما بينها اتحادات بغية تسيير مصالحها
المشتركة . ولا تختلف اجراءات تسجيل الاتحادات وظروف عملها
وحقول نشاطاتها عما قرر فى هذا القانون بشأن التعاونيات ذاتها .

على أن الاتحادات لا تنشأ الا من اندماج هيئتين لا أكثر . ومن جهة
أخرى يمكن أن تترك النظم الاساسية للاتحادات مجالاً لخرق الاحكام الانفة فيما
يتعلق بظروف الانتساب أو بقيمة الاسهم أو بطريقة التمثيل أو التصويت داخل
الجمعيات التى يحددها قانون التعاونيات هذا .

يمكن أن تكون اتحادات التعاونيات :

- اما مختصة ، عندما تتألف من تعاونيتين لهما نفس النشاط الأساسى ،
وفى هذه الحالة يشمل اقليمهما مجموع المنطقة التى كانت تغطيتها دائرتما
اختصاص التعاونيتين المندمجتين . وبإمكان الاتحادات المختصة كذلك أن
تنشئ اقساماً جهوية تكون جزءاً من الاتحادات الجهوية غير المختصة .

الباب الثانى

المستور

المادة ٤ : على الاشخاص الراغبين فى تأسيس تعاونية أن ينشئوا قبل ذلك
تجمعاً سابقاً للتعاونيات أو شبيهاً بها يعمل طيلة سنتين على الأقل
فى اطار الاحكام التى يحددها الباب السادس من هذا القانون .

ويتم تحويل مثل هذا التجمع الى تعاونية نظامية مقبولة بالاتفاق بين
الاعضاء المنتسبين الى هذا التجمع وبين الادارة المكلفة بالتعاون . ويجرى
هذا التحويل وفقاً للطرق المحددة فى المواد ٥ و ٦ من هذا القانون .

لا تخضع هذه التعاونيات النظامية المقبولة عند صدور هذا القانون
والتي تسيـر بصورة مرضية بشهادة الادارة المكلفة بالتعاون ، لا تخضع
لاحكام المحددة فى الفقرة الاولى من هذه المادة . وبالمقابل فـإن
التعاونيات التى لم تكن قد قبلت بعد عند صدور هذا القانون أو التى
لم تكن تسيـر بصورة مرضية على رأى الادارة المكلفة بالتعاون ، لا يمكن
أن تقبل أو يؤجل قبولها لعدة أشهر بعد صدور هذا القانون .

ومقدور المنتسبين الى التعاونيات الانفة الذكر ان يطلبوا مسن الادارة
المكلفة بالتعاون ان تعيد تعاونياتهم - دون أن يودوا مصاريف - الى شكل
تجمعات سابقة أو شبيهة بالتعاونيات تعمس في اطار الاحكام التي يحددها
الباب السادس من هذا القانون ، وذلك بعد أن تحل التعاونية القائمة ان
وجدت .

المادة ٥ : لا يمكن لمؤسى الجمعية الجديدة أن يتقدموا بطلب للادارة المكلفة
بالتعاون بتأسيس تعاونية الا اذا : -

أ) كانت نتائج الاعمال التي قيم بها سبقا في اطار التجمع السابق
أو الشبيه بالتعاونية مرضية خاصة فيما يتعلق بمشاركة المنتسبين الى
التجمع في هذه النشاطات .

ب) كانت الدراسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالعمليات التي ستقوم
بها التعاونية المزمع انشاؤها قد قيم بها ورهنت على ارباحية
الجمعية الجديدة ، على أن تجرن هذه الدراسات تحت اشراف الادارة
المكلفة بالتعاون بمساعدة المصالح المختصة بحسب النشاطات التي
تقترح التعاونية القيام بها .

ج) كان التكوين التعاوني للمنتسبين الى التعاونية الجديدة قد أجرى
في ظروف مرضية بحيث يكون كل عضو في التعاونية الجديدة على وعى
كامل بواجباته والتزاماته ومسئوليته والدور الذي سيقوم به في اطار
عمل الجمعية .

المادة ٦ : سيحدد مرسوم تطبيقي الظروف التي يجب : -

أ) ان تقدم فيها طلبات تأسيس التعاونيات الا الادارة المكلفة بالتعاون
من قبل سبعة أشخاص على الاقل ، وتكون هذه الطلبات على شكليات
نمطية معدة من طرف هذه الادارة ، وتقدم معها الوثائق اللازمة .

ب) ان تعقد فيها الاجتماعات العامة التأسيسية بحضور ممثل عمن
الادارة المكلفة بالتعاون ويجب ان تقدم لهذه الادارة الوثائق المتعلقة
بهذه الاجتماعات خاصة فيما يتعلق ب : -

- المصادقة على النظم الأساسية المقررة طبقا للنظم الأساسية النمطية
التي اعدتها الادارة المكلفة بالتعاون لكل صنف من التعاونيات .

- تعيين اعضاء مجلس الادارة ومأمورى الحسابات .

- ملاحظة الاكتتاب والتسديد الاولى بقيمة الأسهم .

ج) ان تسجل التعاونيات نهائيا من طرف الادارة المكلفة بالتعاون .

د) ان تنجز الادارة المكلفة بالتعاون اجراءات الاشهار الضرورية من غير
أن تؤدي التعاونيات الجديدة مصاريف لذلك .

هـ - أن تحسم الخلافات التي قد تنشأ بين مؤسسي التعاونيات والإدارة المكلفة بالتعاون بشأن تقديم طلبات التأسيس أو عقد الاجتماعات العامة التأسيسية أو التسجيل النهائي للتعاونيات الجديدة.

و - أن يعدد ويسجل ما قد يطرأ من تغيير في النظم الأساسية الأولية للتعاونيات .

أن أى شخص ينشئ تعاونية جديدة دون تصريح نظامي يتعرض لغرامة تتراوح ما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ فرنك ، وتطبق الغرامة ذاتها على أى مؤسس تعاونية يعلن قصداً عن أرقام أو وقائع كاذبة فيما يتعلق بإنشاء تعاونيته ، أو يخفى مجموع أو جزء من الوقائع المتعلقة بهذا الإنشاء . وتصدر هذه الغرامات إضافة إلى دفع تعويضات عن الخسائر ، وقد يتعرض الجاني لعقوبات أخرى أشد قسوة حسب ما يقرره القانون الجنائي في الحالات المماثلة .

الباب الثالث

الشريك - رأس مال الشركة

المادة ٧ : كل شركة تعاونية يجب أن تتضمن على الأقل سبعة أعضاء .

لا يمكن لأى كان أن ينتسب إلى تعاونية ما إذا لم يثبت حيازته في نطاق الاقليم الخاص بهذه الشركة - لمصالح تدخل في حقل نشاط هذه الأخيرة وكذلك لا يمكنه الانتساب إليها إذا كانت له نشاطات في هذا الاقليم تتعارض مع نشاطات التعاونية .

يحظر على أى عضو أن ينتسب إلى تعاونيتين ذواتي أهداف متماثلة إلا إذا توفر على نشاطات أو مصالح في (بتر في النصف الفرنسي على ما يبدو) حظرا باتا الانتساب إلى تعاونيتين هدفهما الأساسي الاقتراض . أى شخص مدان باقتراف جريمة أو التورط في فضيحة لا يمكنه الانتماء إلى تعاونية .

على كل شريك أن يقبل الشروط التي يحددها التشريع المتبع في مجال التعاون وتحدد ذلك النظم الأساسية للتعاونية التي ينتسب إليها . وعليه أن ينفذ الالتزامات المتعلقة بالاكنتاب ويتسديد قيمة الاسهم والمشاركة في نشاطات التعاونية . وستوضح النظم الخاصة بالتعاونية العقوبات المطبقة على المنتسبين بحسب الظروف .

سيحفظ في مقر التعاونيات سجل يكتب فيه المنتسبون بحسب اسبقيتهم الزمنية مع رقم تسجيل خاص لا يمكن أن ينقل إلى شريك آخر (بقية الجملة غامضة في الاصل) . بإمكان المجموعات أو الاشخاص الذين يشنون ملكيتهم - في الدائرة الإقليمية الخاصة بتعاونية ما - لمصالح تدخل في نطاق عمل هذه التعاونية ، بإمكانهم أن يصبحوا أعضاء فيها في حدود قدراتهم وشريطة ألا يكون لهم نشاط يتعارض مع نشاط هذه التعاونية .

سيحدد مرسوم تطبيقي الطرق التي يمكن لمجلس الادارة التعاونية بموجبهما أن يقبل الانتسابات الجديدة وسيحدد كذلك طلبات النقص التي قد يوجهها من يرفض هذا المجلس انتسابهم .

المادة ٨ :

يسمح للشركات التعاونية اختياريا ، بصورة استثنائية ، وفي حدود اقتراح تحدده النظم الاساسية وجها يسمح لها أن تقبل مرتفقين (أى اصحاب حق استعمال) ولا يشارك هؤلاء المرتفقون في تسيير التعاونية ولا في ادارتها .

لا يتعامل المرتفقون مع التعاونية اكثر من سنتين ابتداء من اليوم الذي قاموا فيه باول عملية مع الشركة ، الا في حالة اعضاء التجمعات السابقة او الشبهة بالتعاونية وهم اعضاء امتيازيون يمكن أن تخصص لهم النظم الاساسية للتعاونيات احكاما خاصة . وانقضاء فترة العامين يجب على الاعضاء غير الامتيازيين أما أن ينهوا كل نشاط مع التعاونية ، واما أن يطلبوا ويغالوا حق الانتساب انيها . ولا يجوز للتعاونيات في أى حال من الاحوال ، ومهما كانت المعاذير أن تسند قروضا او سلفيات أو ضمانات للمرتفقين .

المادة ٩ :

يتألف رأس مال الشركات التعاونية من أسهم اسمية غير قابلة للتقسيم وسجلية باسم كل شريك ، وأى تنازل او نقل للاسهم يقتضى موافقة مجلس الادارة . تظل القيمة التي حددتها النظم الاساسية للاسهم ثابتة ولا يمكن تغييرها ، ولا يجوز في أية حالة أن يقلل السهم عن ٥٠٠ فرنك (خمسمائة) . وعلى كل شريك أن يكون بحوزته :

أ - سهم يطلق عليه سهم الانتساب يخوله حق التصويت في الجمعية العامة . ويجب تسديد قيمة هذا السهم كليا عند الانتساب .

ب - تحدد من الاسهم محدد من طرف النظم الاساسية حسب النشاطات التي يقوم بها كل منتسب مع التعاونية . ويسمح بدفع هذه الاسهم بتمامها منجمة في ظرف زمني معين وحسب الاجراءات التي تحددها النظم الاساسية . ولا يجوز لمنتسب أن يمتلك اكثر من خمس رأس المال .

لا تلزم التعاونيات المدروسة بالحصول على رأس مال .

في حالة تحقيق ارباح فان الاسهم تحصل على فائدة سنوية تحددها الجمعية العامة السنوية ولا تزيد على نسبة ٦٪ من قيمة الاسهم . ولا تسلم الفائدة للمنتسبين الا بعد أن يدفعوا مجمل اسهمهم ، وفي انتظار ذلك تدرج الفوائد العائدة الى المنتسبين فسي حساباتهم الا أنها تظل مشروطة بدفعهم للقيم المتبقية من أسهمهم .

ان المسؤولية الفردية لكل شريك لا تتجاوز مديا خمسة أضعاف قيمة الاسهم التي

يملكها . الا أن النظم الأساسية قد تحدد بالتعاون مع الادارة المكلفة بالتعاون مسؤولية
أوسع وتقييم تضامنا مع الشركاء .

بعد حل التعاونية لا تجوز متابعة شريك او ورثته في حدود مسؤولياتهم أكثر من
ثلاث سنوات بعد حل التعاونية . كما أن منتسبا او ورثته انسحبوا من التعاونية لا تجوز
متابعتهم في حدود مسؤولياتهم أكثر من خمس سنوات بعد انسحابهم .

لا يجوز أن يطرأ أى تغيير على المسؤولية الأصلية للمتعاونين الا بقرار من الجمعية
العامة غير العادية للشركاء . ويلزم في هذا القرار حصوله على مصادقة ثلثي المنتسبين
المسجلين وموافقة الادارة المكلفة بالتعاون . واذا وجب نقض المسؤولية الأصلية للشركاء
لسبب ما ، فان الادارة المكلفة بالتعاون تستطيع فرض حل التعاونية مسبقا ثم اعادة انشائها
على أسس جديدة . واذا وجبت زيادة مسؤولية المشتركين فان الذين من بينهم لا يرضون
عن الاسس الجديدة يتمتعون بحق الانسحاب من التعاونية خلال الثلاثين يوما الموالية
لتاريخ صدور قرار زيادة المسؤولية . هذا وتظل معطيات الفقرة السالفة قابلة للتطبيق
عليهم .

المادة ١٠ :

ان تحويل الاسهم الى اعضاء جدد يتحتم توفرهم على الشروط المحددة في المادة
٧ اعلاه ، هذا التحويل لا يتم الاعتراف به الا بعد تسجيله من طرف مجلس الادارة في سجل
أسهم التعاونية .

ان أى عضو مدين للتعاونية لا يجوز له التنازل عن اسهمه لشخص آخر قبل تسديد
الديون المستحقة عليه من طرف الشركة . وفي جميع الحالات فان شريكا منسحبا او ورثته
لا يزيد المبلغ الذى يحصلون عليه مقابل اسهمهم عما دفعوه من قيمة لهذه الاسهم . هذا
بالاضافة الى قيمة الحسومات والودائع والفوائد التى قد يكونون مدينين بها للتعاونية
بالاضافة الى حصتهم من خسائر التعاونية التى لم تستهلك بعد والتي جرت خلال المدة
السابقة على انسحابهم .

المادة ١١ :

يحدد رأس المال الاوى بموافقة الادارة المكلفة بالتعاون بناء على الاهداف التى
تتوخاها الشركة وتبعا لقيمة العمليات التى تقصد انجازها . يمكن زيادة رأس المال عن
طريق اضافة اعضاء جدد او اكتساب أسهم جديدة من طرف الشركاء ، ويمكن أن ينقص نتيجة
استقالة او اقصاء او وفاة او افلاس او اعسار .

يصل الحد الأدنى لرأس المال الذى لا يمكن أن تنقص منه حصص المنتسبين الخارجين
الى ثلثي رأس المال الاصلى المزداد .

عندما تتلقى الشركة سلفاً من أى نوع كانت - مقدمة من طرف صناديق عمومية أو

يملكها. الا أن النظم الأساسية قد تعدد بالتعاون مع الادارة المكلفة بالتعاون مسؤولية
أوسع وتقييم تضامنا مع الشركاء.

بعد حل التعاونية لا تجوز متابعة شريك او ورثته في حدود مسؤولياتهم أكثر من
ثلاث سنوات بعد حل التعاونية. كما أن منتسبا او ورثته انسحبوا من التعاونية لا تجوز
متابعتهم في حدود مسؤولياتهم أكثر من خمس سنوات بعد انسحابهم.

لا يجوز أن يطرأ أى تغيير على المسؤولية الاصلية للمتعاونين الا بقرار من الجمعية
العامة غير العادية للشركاء. ويلزم في هذا القرار حصوله على مصادقة ثلثي المنتسبين
المسجلين وموافقة الادارة المكلفة بالتعاون. واذا وجب نقص المسؤولية الاصلية للشركاء
لسبب ما، فان الادارة المكلفة بالتعاون تستطيع فرض حل التعاونية سبقا ثم اعادة انشائها
على أسس جديدة. واذا وجبت زيادة مسؤولية المشتركين فان الذين من بينهم لا يرضون
عن الاسس الجديدة يتمتعون بحق الانسحاب من التعاونية خلال الثلاثين يوما الموالية
لتاريخ صدور قرار زيادة المسؤولية. هذا وتظل معطيات الفقرة السالفة قابلة للتطبيق
عليهم.

المادة ١٠ :

ان تحويل الاسهم الى اعضاء جدد يتحتم توفرهم على الشروط المحددة في المادة
٧ اعلاه، هذا التحويل لا يتم الاعتراف به الا بعد تسجيله من طرف مجلس الادارة في سجل
أسهم التعاونية.

ان أى عضو مدين للتعاونية لا يجوز له التنازل عن اسهمه لشخص آخر قبل تسديد
الديون المستحقة عليه من طرف الشركة. وفي جميع الحالات فان شريكا منسحبا او ورثته
لا يزيد الصلح الذى يحصلون عليه مقابل اسهمهم عما دفعوه من قيمة لهذه الاسهم. وهذا
بالاضافة الى قيمة الحسومات والودائع والفوائد التى قد يكونون مدينين بها للتعاونية
بالاضافة الى حصتهم من خسائر التعاونية التى لم تستهلك بعد والتي جرت خلال المدة
السابقة على انسحابهم.

المادة ١١ :

يحدد رأس المال الاولى بموافقة الادارة المكلفة بالتعاون بناء على الاهداف التى
تتوخاها الشركة وتبعا لقيمة العمليات التى تقصد انجازها. يمكن زيادة رأس المال عن
طريق اضافة اعضاء جدد او اكتساب أسهم جديدة من طرف الشركاء، ويمكن أن ينقص نتيجة
استقالة او اقصاء او وفاة او افلاس او اعسار.

يصل الحد الأدنى لرأس المال الذى لا يمكن أن تنقص منه حصص المنتسبين الخارجين
الى ثلثي رأس المال الاصلى الزاد.

عندما تتلقى الشركة سلف من أى نوع كانت - مقدمة من طرف صناديق عمومية أو

هيئات خاصة بضمان من مجموعة عمومية فان رأس المال لا يمكن نقضه مالم تسدد هذه السلفة بكاملها . الا أن يرخص في ذلك الوزير المكلف بالصاية والتعاون بموافقة مانح السلفة .

المادة ١٢ :

لكل شريك الحق في الانسحاب من تعاونية ما شريطة عدم الاخلال بالاحكام المقررة في المادتين ٧ و ٨ اعلاه ، على أن يتم ذلك الانسحاب في ظروف ووفق كيفية سيوضحها مرسوم تطبيقي ، كما أن احكام الفقرة الثانية من المادة ١ ستطبق عليه .

سيحدد مرسوم تطبيقي الظروف والكيفية التي تمكن مجلس الادارة من قبول استقالة أو رفضها ، كما سيحدد طلبات النقض غير القابلة للتعليق التي قد توجه الى الجمعية العامة بغية نقض قرارات مجلس الادارة . تطبق احكام الفقرة الثانية من المادة ١ على الشركاء المبعدين .

اذا افضى الخروج الواجب لشريك او اكثر لسبب من الاسباب الى نقض عدد المشتركين عن العدد المحدد في المادة ٧ اعلاه ، او افضى الى نقض رأس المال الى مبلغ أصغر من المبلغ المنصوص عليه في المادة ١١ اعلاه ، فان الادارة المكلفة بالتعاون يمكنها :

أ- ان تمهل التعاونية اجلا اقضاء سنة لتتمكن من بلوغ الارقام المقررة في المادتين ٧ و ١١ اعلاه ، فان انتهى الاجل دون أن تقوم وضعيتها بحيث تتماشى مع احكام المادتين ٧ و ١١ فان للادارة المكلفة بالتعاون كامل الحق في حل هذه التعاونية وتصفية حساباتها .

بد - واما ان تقوم فورا بحل التعاونية وتصفية حساباتها .

الباب الرابع

الادارة

المادة ١٣ :

يوجد على رأس كل تعاونية او اتحاد للتعاونيات مجلس للادارة يضطلع بمهمة الادارة العامة ويسهر على حسن سيرها . ويعين الاداريون من طرف الجمعية العامة من بين الشركاء الذين تعينهم الادارة التي يتبعون لها بموافقة ادارة التعاون . ويكون أحد هؤلاء الاداريين رئيسا للتعاونية المدرسية .

يجب على الاداريين :

- ١- أن يكونوا من جنسية موريتانية الا أن يرخص وزير وصاية التعاون في خلاف ذلك .
- ٢- ان يتمتعوا بحقوقهم المدنية ولا يشترط ذلك ان تعلق الامر بالمنتسبين الى

التعاونيات المدرسية .

٣- الا يكونوا قد تعرضوا لادانة بالاجرام او السرقة او سوء استخدام الثقة او الغش او الافلاس البسيط او الاحتمالي .

٤- الا يشاركوا مباشرة او عن طريق غير مباشر - بصورة مستمرة او عرضية - فى نشاط مناص او مرتبط بنشاط التعاونية (البقية غائصة فى الاصل) . وفى حالة حدوث نزاع ستقدر الادارة المكلفة بالتعاون الطابع التنافسى او الارتباطى ، ولها الصلاحية فى أن تقترح على وزير الوصاية أى ترخيص تراه ضروريا لحسن سير التعاونية . ليست لوظائف الاداريين اية مكافأة مالية .

يكون عدد الاداريين عددا فرديا لا يتجاوز التسعة وتحدده النظم الاساسية .

لا يمكن عزل الاداريين المنتدبين من مناصبهم الا بتصويت الجمعية العامة .

الاداريون مسؤولون وفق شروط القانون العام فرديا او جماعيا تجاه الشركة أو تجاه الغير عما ارتكبوه من اخطاء اثناء تسييرهم .

يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الاقل او اكثر من ذلك أن اقتضت مصالح الشركة ذلك ، ويجب كذلك أن يستدعيه الرئيس بطلب من الادارة المكلفة بالتعاون أو من احد مأمورى الحسابات .

المادة ١٤ :

ينتخب مجلس الادارة من بين اعضاء رئيسها يمكن اعادة انتخابه ، ويستثنى من ذلك التعاونيات المدرسية التى تطبق عليها احكام الفقرة الاولى من المادة ١٣ .

يمثل الرئيس التعاونية امام القضاء الا فى الحالة المنصوص عليها قصدا فى الفقرة الاخيرة من المادة ١٢ ، ويمثلها كذلك امام الغير ويمكن ان يفوض سلطته لنائب يمثله . وتحدد النظم الاساسية الطرق التى يمارس بها الرئيس مهامه وكيف يمكنه أن يفوض لآخر بعض السلطات المخولة له . وباستطاعت الادارة المكلفة بالتعاون أن تعزل الرئيس واعضا مجلس الادارة .

المادة ١٥ : تسيير التعاونية :

- اما من طرف مجلس الادارة بكامله .

- واما من طرف مدير او مسير يمكن ان يكون شريكا .

يمارس المدير مهامه تحت رقابة ورعاية مجلس الادارة ، ويمثل المدير المجلس امام الغير فى حدود السلطات المخولة له .

لا يمكن لى امرى* ان يكون مديرا لتعاونية ما او سيرا لاحد فروعها :

- ١- اذا لم يكن من جنسية موريتانية مالم يرخص وزير وصاية التعاون فى ذلك .
- ٢- اذا كان يمارس مباشرة او عن طريق شخص وسيط نشاطا صناعيا او تجاريا خارج التعاونية .
- ٣- اذا كان قد تعرض لاحدى الازانات المنصوص عليها فى المادة ١٣ .

هذا اضافة الى أن مهام المدير لا يمكن ان تسند - الا بترخيص تقله الادارة المكلفة بالتعاون - الى أى شخص يكون زوجة* او احد اقاربه (من اسلاف او اخلاف) يمارس نشاطا منافسا او مرتبطا بنشاط التعاونية وكائنا فى الدائرة الاقليمية الخاصة بها .

المادة ١٦ :

تضم الجمعية العامة كل اعضاء التعاونية ويجب أن تستدعى مرة كل سنة على الاقل فى الاشهر التى تتلو اختتام النشاط ، كما تستدعى كلما رأى مجلس الادارة ذلك ضروريا لحسن سير الشركة او عندما تطلب الادارة المكلفة بالتعاون استدعاها ويمكن كذلك ان تستدعى بناء على طلب من مأمورى الحسابات . ويمكن أن تستدعى اخيرا عندما يطلب ذلك ثلثى الشركاء على الاقل .

لكل عضو فى تعاونية الحق فى الادلاء بصوت واحد فى الجمعية العامة دون اعتبار لعدد الاسهم التى يمتلكها ، ويمكنه اضافة الى ذلك أن ينوب عنه شريك اخر شرط أن يسلمه تفويضا حسب شروط سيحددها مرسوم تطبيقي .

يمكن أن تستدعى الجمعية العامة :

- على شكل جمعية عامة عادية تجتمع سنويا .

- على شكل جمعية عامة عادية مستدعاة بصورة غير عادية .

للجمعية العامة وحدها صلاحية ادخال تعديلات على النظم الاساسية دون الساس مع ذلك بالطابع التعاونى للشركة ، ولها كذلك ان تعلن اختياريا حل التعاونية .

سيحدد مرسوم تطبيقي اجراءات اجتماعات الجمعيات العامة والسلطات الخاصة بها ، اخذا بالاعتبار ما قد اشير اليه اعلاه من سلطات خاصة بالجمعية العامة غير العادية .

ينسحب أى قرار تصدره الجمعية العامة على كل الشركاء بمن فيهم المتغيثون والمعارضون .

* الزوج لغة المرأة والرجل على حد سواء .

أو كان منافيا للنظم الاساسية لهذه التعاونية ، أو منافيا للمبادئ العامة للتعاون أو لاي قانون آخر من قوانين الدولة . غير أن الجمعية العامة الحق في أن تطلب النقص من لدن المحكمة العليا .

المادة ١٧ : تعين الجمعية العامة العادية كل سنة باقتراح من الادارة المكلفة بالتعاون ، مأمورا للحسابات أو أكثر من أمور ينتدب لمراقبة السجلات والصندوق وحافطة الاوراق والمستندات المالية للشركة ، ويراقب كذلك مدى انتظام ومصادقة الكشوفات والنتائج الحسابية وصحة المعلومات المقدمة حول محاسبة الجمعية ضمن تقرير مجلس الادارة .

ويجب أن يقوموا سنويا باعداد تقرير للجهة حول التفويض الذى اسندته اليهم ، وتعتبر مناقشة هذا التفويض لاية مالم تسبق بقراءة لتقرير مأموري الحسابات . ويمكنهم أن يقوموا في اية فترة من السنة بالتحقيقات والتفتيشات التى يرونها ضرورية . ويمكن لمأموري الحسابات كذلك أن يتسلموا مكافآت تحددها الجمعية العامة ، وهم قابلون لان يعاد انتخابهم .

مأمورو الحسابات - على قرار اعضاء مجلس الادارة - يظلون تحت مراقبة الادارة المكلفة بالتعاون التى يمكنها في حالة ملاحظة اهمال صريح وقع من طرفهم أن تطلب الى الجمعية العامة أن تعزلهم في اجتماع غير عادى .

الدعاوى التى ترفعها التعاونية ضد مجلس الادارة أو أحد أعضائه للدفاع عن مصالحها ، هذه الدعاوى تقررها الجمعية العامة وتكون موجهة باسم التعاونية أو واحد أو أكثر من مأموري الحسابات .

المادة ١٨ : لا يمكن أن يختار كمأمور حساب :

- (١) الاقارب أو حلفاء - حتى الدرجة الثانية - أو زوج أحد الاداريين وكذا الشأن بالنسبة للمدير والمسير ومأموري الحسابات .
- (٢) أى شخص سبق له أن شارك بصورة أو باخرى ، مجانيا أو بمكافأة في تسيير الجمعية خلال اعمالها في الفترتين السابقتين .
- (٣) الاشخاص الذين كانوا يتقاضون بصورة ما راتبا أو مكافأة من ادارى الشركة دون أن تكون لهم وظائف مأموري حسابات .
- (٤) الأشخاص الذين تحظر عليهم ممارسة وظائف مسير أو مدير أو ادارى أو الذين جردوا من حقوقهم في مزاوله هذه الوظائف .
- (٥) أزواج الاشخاص المذكورين أنفا .

إذا حدثت حالة من عدم التلاؤم خلال انتداب أحد المسؤولين فإنه يتعين عليه أن يتخلى فوراً عن مهامه ويشعر بذلك على الفور مجلس الإدارة المكلفة بالتعاون . لا يشكل خرق الأحكام السابقة علة للإلغاء المناقشات التي تجريها الجمعية العامة وفقاً لتقرير أحد مأموري الحساب المعيّنين أو الباقين في وظائفهم .

المادة ١٩ : يجب أن تكون محاسبة الشركات التعاونية خاضعة للطريقة التجارية وسجلة في سجلات لها علاقة بنشاطاتها التي سبق أن أعدت الإدارة المكلفة بالتعاون نطالها ، كما تحدد هذه الإدارة مخططاً حسابياً تتبعه التعاونية .

يمكن مركزة حسابات جميع التعاونيات وإسنادها إلى هيئة عمومية أو خصوصية بأمر من وزير الوصاية إن اقتضى الأمر ذلك . وفي هذه الحالة على المرسوم أن يحدد كيفية التطبيق .

المادة ٢٠ : يتضمن الفائض الخالص للسنة المالية المشكل من الفروق بين التكاليف يتضمن على الخصوص الاستهلاكات والتموينات ، وتوزع الجمعية العامة العادية نتائج النشاط في الإطار التالي : -

أ) كل فائض خالص محقق من قبل العمليات المقام بها مع مرتفقين تحال إلى خزانة واجب وجودها . ويحال هذا الفائض إلى خزانة عادية إذا كانت الخزانة الواجب وجودها قد بلغت ضعف رأس المال الأولى أو رأس المال المزداد .

ب) بالنسبة للفائض الناتج من العمليات المقام بها مع المنتسبين يجري ما يلي : -

- تؤخذ ٢٥٪ من الفائض كحد أدنى تحال إلى الخزانة الواجب وجودها حتى تصل ضعف رأس المال الأولى أو المزداد ، ثم يحال الباقي إلى الخزانة العادية . وليست هاتان الخزنتان قابلتين للتوزيع على الشركاء في حالة تصفية التعاونية أو خروج المنتسبين .

- يؤخذ ٢٥٪ كحد أعلى بقصد تغطية الفوائد المستحقة لاسهم في الظروف التي حدتها المادة ٩ أعلاه .

- تؤخذ ٥٪ على الأقل لتتفق على الأعمال ذات المصلحة العامة وعلى ما تقوم به التعاونية في نطاق دائرتها الإقليمية من نشاطات اجتماعية وتكوين للمنتسبين .

- تؤخذ ٥٪ كحد أعلى لتوزع على العاملين في التعاونية من غير أن يكون هذا التوزيع مرتكزاً على أساس مجموع الصيغ التي حققها هؤلاء العاملون .

- يمكن أن يوزع الرصيد الباقي من الفائض الخالص على المنتسبين على حسب العمليات التي قاموا بها طيلة نشاطات التعاونية، وذلك على شكل حسومات موزعة على اساس قواعد محددة في النظم الاساسية الا أن التعاونيات القائمة على القروض لا توزع حسومات وانما تحصيل ما يقابل هذه الحسومات الى الخزينة الواجب وجودها حتى تصل الى ضعف رأس المال الاولى أو المزداد، ثم تحال البقية الى الخزينة العادية.

- الحسومات أو الفوائد التي لم تطلب في ظرف خمس سنوات تعتبر ملكا للتعاونية، وادراجها في حساب أحد المنتسبين يكون بمثابة توزيع.

القرارات المتخذة بشأن استعمال محتوى الخزينة الواجب وجودها ترجع الى الجمعية، أما القرارات الخاصة باستعمال محتوى الخزينة العامة فتعود الى مجلس الادارة.

يمكن للجمعية العامة أن تقرر انشاء واستعمال خزينة مؤقتة أو غير عادية تغذى بما يؤخذ من الفائض السنوي أو بالهبات والوصايا والمساعدات السني تتلقاها التعاونية، أو بالحسومات والفوائد التي لم يطلبها أحد، أو بالفروق ما بين القيمة الاسمية للاسهم وبين التعويض الذي يدفعه من يتخلون عن أسهمهم.

ويمكن أن تنص النظم الاساسية على جبايات أو حذف من حصص المنتسبين ليشكل ذلك مساهمة دورية تساعد في انشاء صندوق خاص من أجل تسهيل وجود خزينة للتعاونية. وستعتبر هذه المساهمة بمثابة قرض مقدم للتعاونية من طرف المنتسبين اليها. وستحدد النظم الاساسية طريقة انشاء هذا الصندوق واستعماله والفوائد المترتبة على ما يدفعه المنتسبون من مبالغ، وكيفية تسديد هذا المبلغ للشركاء.

الباب الخامس

حفظ التسمية التعاونية والعقوبات

الوصاية وتنصيف حسابات التعاونيات

الاعفاء من الضرائب وأحكام متفرقة

المادة ٢١ : يقصر لفظ " تعاونية " وكافة التسميات التي يمكن أن توحى بطبيعتها الى وجود تعاونية تقتصر على الهيئات المقبولة طبقا لاحكام هذا القانون والقوانين الخاصة بكل صنف من التعاونيات . وتحتكر هذه الهيئات استعمال الالفاظ الانفة في تسميتها أو اشاراتها أو أغلفتها أو غير ذلك من الوثائق.

الهيئات المقبولة وفق أحكام هذا القانون هي وحدها التي يسمح لها بإنشاء تجمع يحمل عنوان " اتحاد تعاونيات " .

تفرض غرامة تتراوح ما بين ٢٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ فرنك على أى شخص أو رابطة أو مؤسسة أو منظمة تستعمل بطريقة أو بأخرى ما يوهم الجمهور بـ أن نشاطاتها أو مشاريعها لها علاقة بالتنظيم التعاوني الموريتاني أو بالشركات التعاونية .

تفرض غرامة من ٥٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ فرنك مع - أو بدون - سجن تتراوح بين شهر و عام واحد بالإضافة الى التعويض عن الخسائر وغير ذلك من عقوبات يحددها القانون الجنائي في الحالات المماثلة ، سيفرض كل ذلك على أى شخص ينتسب - أو لا ينتسب - الى التعاونية .

أ) حاول خلق - أو خلق فعلا - أغلبية موهومة في الجمعية العامة - بأى طريق من الطرق المغشوشة .

ب) أفشى قصدا أرقاما أو قائع خاطئة تتعلق بوضعية تعاونية - أو بحساباتها أو بتصفيتها أو سكت أو اخفى جزءا أو مجموع الوقائع المتعلقة بهذه الوضعية أو بهذه الحسابات أو بهذه التصفية - أو وزع على أساس وضعية مزورة فوائد أو حسومات ليست ناتجة عن فائض محقق فعلا .

ج) أصدر أسهما ببقية لا تتناسب مع قيمتها المعلنة ، أو أسند قروضا أو سلفة أو ضمانات تتضمن خرقا للنصوص المتعلقة بالتعاونية أو للنظم الأساسية للتعاونية يمكن للإدارة المكلفة بالتعاون أن ترفع أية دعوى تتعلق بحفظ التسمية التعاونية .

المادة ٢٢ : الوصاية ومراقبة التعاونيات .

تأخذ الإدارة المكلفة بالتعاون على عاتقها ترقية الحركة التعاونية ومهام الانشاء والتسجيل والمراقبة الدائمة وحل التعاونيات واتحاداتها وتصفيتها ، وتتكلف بمهمة التكوين التعاوني لأطر التعاونيات (مسؤولين كانوا أو منتسبين) ومسؤولية الاعلام العام في مجال التعاون واعداد سياسة تعاونية تعرض على الحكومة .

وتتكلف الإدارة المكلفة بالتعاون على وجه الخصوص بالجنوح الى الحلول التوافقية قبل البت في أى تنازع - ايا كانت طبيعته - يحدث بين المنتسبين الى التعاونية أو بين منظمين تعاونيتين ، وان تجرى دوما - أو توغز باجرا - كل التفتيشات الادارية والمالية لتطلع على انشاء وتسيير كافة الهيئات التعاونية

وعلى الإدارة المذكورة أن تطلع ميدانيا على كل السجلات والوثائق التي يجسب على هذه الهيئات أن تقدمها اليها ، ومن واجب الإدارة كذلك أن تطلب أن تحاط علما بكل ما يستجد من حالات مستدعية لهذا الغرض اجتماعات الجمعيات العامة والمجالس قصد أن تأخذ التدابير اللازمة لتقويم وضعية التعاونيات كلما دعت الضرورة الى ذلك .

ويمكن أن ينسق تفتيش الإدارة المكلفة بالتعاون مع تفتيش الهيئات العمومية الوطنية التي تساعد التعاونيات واتحاداتها ماليا . لكن تفتيش الهيئات العمومية لا يمكن أن يغطي سوى التسيير المالي للمؤسسات التعاونية التي حظيت بمساعدتها .

كما تخضع التعاونيات واتحاداتها - فيما يتعلق بالقروض واستعمال الودائع الموضوعة عندها - تخضع لمراقبة الاتحاد الوطني للقروض التعاونية في إطار السلطات التي تخولها لهذا الاتحاد المواد ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ أسفله .

المادة ٣٠ : حل التعاونيات وتصفية حساباتها .

يمكن أن تحل التعاونيات واتحاداتها وتصفى حساباتها :

أ) اما باتخاذ الجمعية العامة غير العادية لقرار بأغلبية ثلثي أعضائها السجلين وحضور ثلاثة أرباع على الأقل من المنتسبين الى الشركة ، وذلك في الحالات الآتية :

- انتهاء الاجل النظامي دون أن يمدد ،
- فقدان أكثر من ثلث رأس المال الاولى مع استحالة تعويضه ،
- نقص في مسؤولية المنتسبين في إطار احكام الفقرة الاخيرة من المادة ٩ أعلاه ،
- الاندماج في تعاونية اخرى أو اتحاد آخر ،
- عندما تصل التعاونية الى أهدافها الاجتماعية قبل انتهاء المدة النظامية ، أو عندما تتعرض لعراقيل تمنعها من تحقيق أهدافها بشهادة الإدارة المكلفة بالتعاون .

ب) أو بقرار من الإدارة المكلفة بالتعاون في الحالات التالية :

- عندما تنتقضى سنة على تسجيل الشركة من غير أن تباشر أعمالها .
- عندما ينخفض عدد المنتسبين الى اقل من سبعة ، أو عندما ينقص (كلمة محوطة) بالثلث .
- اذا عجزت التعاونية عن الوفاء بالتزاماتها أو أهملت متابعة أهدافها الاجتماعية على الرغم من الملاحظات التي وجهت اليها .

- عندما تخرق النظام المعمول به على الرغم مما وجه اليها من انذارات.
- اذا كانت لديها - بصفتها تعاونية - نشاطات في مجال للسياسة الانتخابية .

اذا كانت التصفية قد قامت بها الادارة المكلفة بالتعاون فان للتعاونية الحق في ان تتوجه الى المحاكم بطلب لنقض هذا الاجراء في أجل أقصاه شهران بعد اشعارها بقرار التصفية.

أما اذا كانت التصفية مقررة من طرف الجمعية العامة بانها هي ذاتها التي تعين - أو تعزل - القائمين بالتصفية (اي المصنفين) وتحدد صلاحياتهم ومكافأاتهم بموافقة الادارة المكلفة بالتعاون . واذا قامت بالتصفية الادارة المكلفة بالتعاون فان تعيين أو عزل المصنفين وتحديد سلطاتهم وأجرتهم ترجع الى هذه الادارة .

وفي الحالتين تنتهي سلطات مجلس الادارة والمدير - ان وجد - يوم اعلان الادارة المكلفة بالتعاون للتصفية في الجريدة الرسمية في نفس الوقت الذي تنتشر فيه اسم أو أسماء المصنفين . يمكن للمنتسبين الى التعاونية أو الى الاتحاد اسم في أن يعترضوا على حسابات التصفية ويطلبوا النقض من المحاكم في أجل لا يتجاوز شهرين من صدور الحسابات في الجريدة الرسمية . واصدار الحسابات منوط بالادارة المكلفة بالتعاون التي يجب ان تقوم به في ظرف ثمانية ايام بعد عرض الحسابات على الجمعية العامة .

اذا لم يوجه اي اعتراض على الحسابات بعد صدورها فان المصنفين يوزعون البالغ الباقية طبقا للنظم الاساسية والنصوص المعمول بها ، ولا يمكن أن تخصص محتويات الخزينة الا لتحقيق أعمال للمصلحة العامة أو لترقية الحركة التعاونية أو تحال الى تعاونية أخرى أو اتحاد اخر بموافقة وزير الوصاية . وعند انتهاء التوزيع يقدم المصنفون حسابات بهذا التوزيع الى الادارة المكلفة بالتعاون ، ويسلمون لهذه الادارة كذلك كل ما للشركة الصفاة من سجلات ومستندات لتحفظ في وثائق الادارة .

فاذا انقضت ثلاث سنوات على صدور حسابات التصفية فلا يعود ممكنا أن يتابع أعضاء مجلس الادارة أو مأموري الحسابات أو المصنفون قضائيا بشأن هذه التصفية .

ولا يمنع حل التعاونية أو تصفيتها ما قد تقوم به من متابعات حتى انقضاء الأجل المحدد في الفقرة أعلاه .

يمكن للإدارة المكلفة بالتعاون في أي وقت من أوقات التصفية أن تفوض لمن شئت صلاحية القيام بمراقبة هذه القضية والتحقيق في شأنها .

المادة ٢٤ : الاعفاء من الضرائب وأحكام مختلفة

تعفى التعاونيات واتحاداتها من الضرائب والحقوق والرسوم التالية :

- أ) ضريبة المهنة
- ب) ضريبة الريع الزراعي والصناعي والتجاري ، وضريبة ريعات المهن الحرة والمتعلقة بضريبة الحد الأدنى الجزافي .
- ج) ضريبة التدريب
- د) الحقوق المترتبة على الملصقات والاشهار في الجريدة الرسمية وتحليل المواد في مختبرات الدولة .
- هـ) حقوق الطوابع والتسجيل
- و) حقوق ومرتبات الحفظ العقاري
- ز) رسومات البلدية

الاعفاءات الانفة لا تحظى بها الا التعاونيات المعترف لها بهذه الصفة ولا يمكن أن يستفيد من هذه الاعفاءات الاشخاص الذين يتعاملون مع التعاونيات حتى ولو كانوا شركاء أو مرتفقين ، باستثناء الاعفاء من حقوق الطوابع على الاشياء التي تمثل قروضا يستدينها الشركاء أو المرتفقون باسمائهم الشخصية ولكنها مخصصة لتمويل نشاطات شركاتهم .

الديون المستحقة للشركات على الغير أو على المنتسبين او المرتفقين تعتبر ديونا امتيازية من الدرجة الاولى .

الباب السادس

تنظيم التجمعات السابقة او الشبيهة بالتعاونية

المادة ٢٥ : يمكن انشاء تجمعات ريفية أو مدنية ذات طبيعة سابقة أو شبيهة بالتعاونية بناء على طلب من الإدارة المكلفة بالتعاون التي ستسجل هذه التجمعات بمعزل عن التعاونيات . وستوضع هذه التجمعات تحت وصاية الإدارة المكلفة بالتعاون التي يمكنها ان تمارس هذه الوصاية بالاشتراك مع الإدارات التقنية المختصة تبعا لطبيعة نشاطات التجمعات .

يجب أن يكون هدف هذه التجمعات هو جعل السكان يساهمون - على أسس جماعية - في الأعمال الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها في إطار مخطط التنمية الوطنية أو يساهمون في تسيير التجهيزات والادوات والمنشآت المكتسبة أو المنجزة من قبل الدولة أو بمشاركتها .

ويمكن لهذه التجمعات أن تمهد لظهور تعاونية تالية لها . ومن ثم يكون الأشخاص الراضون في تأسيس تعاونيات جديدة مسيرين بأحكام المادتين ٢٥ و ٣٧ أعلاه ، طيلة المدة السابقة لقبول التعاونية كما هو مقرر في المادة ٤ من هذا القانون .

المادة ٢٦ :

تكون هذه التجمعات رابطات لأشخاص لا تستهدف تحقيق أرباح وليس لها رأس مال وتقوم على الانتماء الحر إلى نظم أساسية مطابقة للنظم النطية التي أعدتها الإدارة المكلفة بالتعاون بهذا الخصوص مع التعاون مع الإدارات التقنية المختصة تبعاً لطبيعة نشاطات التجمعات .

إذا كانت التجمعات تستهدف تسيير الادوات أو المنشآت أو المؤسسات المكتسبة أو المنجزة من قبل الدولة أو يساهمتها ، فإنها (أى التجمعات) يعترف لها بسمة الصلحة العامة ، لكن لن يستفيد من هذه الادوات أو المنشآت والمؤسسات إلا الأشخاص المنتمون إلى هذه التجمعات . ويجب على هذه الأخيرة أن تضمن المرافق المشار إليها .

المادة ٢٧ :

يجب أن يتضمن التجمع سبعة أشخاص على الأقل ينتمون إلى نفس القرية أو الحى أو إلى نفس العشيرة أو القبيلة ، ويقيمون جميعاً في الدائرة الإقليمية الخاصة بالتجمع ، ويلتزمون بالقيام معاً بنشاطات معينة تحددها النظم الأساسية التي تحد ذلك المدة التي يستغرقها التجمع والمسؤولية الفردية لأعضائه .

لا يمكن أن يؤسس في نفس القرية أو الحى أو في نطاق نفس العشيرة أو القبيلة تجمعان - أو أكثر - يكون لهما نفس الهدف ، إلا بترخيص من طرف الإدارة المكلفة بالتعاون خصوصاً في الحالة التي يكون فيها لأحد التجمعين هدف أساسي هو في حقيقته هدف ثانوى بالنسبة للتجمع السابق له .

المادة ٢٨ :

تتخذ القرارات المتعلقة بأعمال التجمع خلال جلسات لأعضاء التجمع حسب شروط للنصاب والأغلبية محددة في النظم الأساسية الصادرق عليها من قبل الإدارة المكلفة بالتعاون .

المادة ٢٩ :

يعين المنتسبون من بينهم - في ظروف تحددها النظم الأساسية للتجمع - من يمثلونهم امام الغير ويشكلون مجلس ادارة التجمع الذى يشتمل على ممثل عن ادارات الوصاية المختصة بحسب نشاطات التجمع، وممثل عن الادارة المكلفة بالتعاون كأعضاء استحقاقيين .

يتألف مجلس الادارة احد المنتسبين الى التجمع ويضم ثلاثة منتسبين على الاقل وسبعة كحد أعلى .

يستدعى الرئيس جلسات مجلس الادارة بموافقة الاعضاء الاستحقاقيين .

القرارات التى تلزم المنتسبين الى التجمع يوقعها عضوان فى مجلس ادارة التجمع ويؤشر عليها ممثلو الوصاية حتى لا تكون لافية . للاعضاء الاستحقاقيين الحق فى الاعتراض على قرارات التجمع عندما تتعارض مع أحكام هذا القانون أو مع النظم الأساسية للتجمع أو عندما تعرض للخطر ادوات أو مؤسسات أو منشآت منجزة من قبل الدولة أو مساهمتها ، او عندما تشكل التزاما ليس فى متناول المسؤولية النظامية للمنتسبين .

المادة ٣٠ :

يمكن أن تنص النظم الأساسية للتجمع على أن تجبى لصالح التجمع حقوقا أولوية للانتساب أو مساهمات دورية يؤدىها المنتسبون لتكون للتجمع رأس مال جار .

المادة ٣١ :

يتكلف وكيل أعمال من الوصاية بتعهد السجلات التى يحتاج اليها تسيير التجمع وتعليم المنتسبين تدريجيا طريقة للمحاسبة البسيطة وفق خطة حسابية تعدها الادارة المكلفة بالتعاون .

المادة ٣٢ :

يمكن للتجمعات أن تنال مساعدة تقنية من طرف مصالح الدولة لتحقيق أهدافها ويتم ذلك عن طريق ادارات الوصاية .

المادة ٣٣ :

لا يمكن للتجمعات الحصول الا على قروض نقدية من أجل التخزين أو التسويق لاقبل من سنة ، وعلى قروض عينية لمدة أقصاها خمسة اعوام . ويجب أن تصادق ادارة أو ادارات الوصاية على طلبات الاقتراض .

المادة ٣٤ :

يمكن أن تنتقل ملكية الادوات أو المؤسسات أو المنشآت المكتسبة أو المنجزة من قبل الدولة أو بمساهمتها ، أن تنتقل الى التجمعات بموافقة مصالح الدولة التقنية المختصة ، وذلك عندما تبرهن التجمعات على قدرتها على تسييرها . وعندئذ تشكل هذه الاموال اصولا غير قابلة للتوزيع بين اعضاء التجمع في حالة تصفيتها . ولا يمكن للتجمع أن يبيع هذه الاموال ولا أن يهبها ولا أن يقبلها أو يوجرها أو يرهنها او يعطيها كضمان للغير . وتنازل الدولة عن هذه الاموال يكون موضع موافقة كما تحدد ذلك المادة ٥٢ من هذا القانون .

المادة ٣٥ :

اذا أرادت الجمعيات المحلية أن تتحقق عملا يتجاوز اطار قريرتها او حبيبها أو عشيرتها ورأت الادارة المكلفة بالتعاون أن هذا العمل ذو قيمة فان بإمكان التجمعات المحلية أن تضم جهودها اما الى جهود تجمع محلي - أو اكثر - بتشكيل رابطة تنظمها نفس الاحكام المطبقة على التجمعات حسب تعليمات هذا القانون ، واما أن تضم جهودها الى جهود تعاونية أو اكثر او اتحاد للتعاونيات تتعامل معها بصفتها مرتفقا امتيازيا ، واما أن تتعاون مع هيئات مؤسسة بمساهمة الدولة من أجل استثمار مجالات تنمية او ادارة مشتركة لمؤسسات زراعية او صناعية او تجارية .

المادة ٣٦ :

يمكن للتجمعات بموافقة ادارات الوصاية أن تتحول الى تعاونيات مقبولة بشكل منظم أو الى هيئات او رابطات او شركات ينظمها القانون العام ، ويتم هذا التحويل عند انتهاء المدة النظامية لوجود التجمعات أو حتى قبل انتهاء هذه المدة . وفي هذه الحالة تحال الاصول الصافية للتجمع تلقائيا الى التعاونية الجديدة او الرابطة او الشركة . غير أن لبعض المنتسبين الى التجمع الحق في عدم الانتماء الى الهيئة المنشأة بهذه الطريقة .

عند انتهاء المدة النظامية للتجمعات أو في حالة ملاحظة سوء سير هذه التجمعات خاصة عندما لا يحترم المنتسبون التزاماتهم فان ادارات الوصاية تعلن حل التجمعات التي لم تحول الى تعاونيات أو رابطات أو شركات منظمة بواسطة القانون العام او بواسطة تنظيمات أخرى خاصة ، وتتكلف الادارة المكلفة بالتعاون بالتصفية . والاصول الصافية غير القابلة للتوزيع التي تخلفها التجمعات المصفاة اما أن تدفع في حساب خاص تفتحه الادارة المكلفة بالتعاون في مؤسسة مقبولة ليفيد في ترقية حركة التعاون ، واما أن يحال الى عمليات أخرى تهم المصلحة العامة ، وذلك عندما يتعلق الامر بتهتيت لمنقولات غير قابلة للتحقيق .

المادة ٣٧ :

تنسحب على التجمعات نفس الاحكام والامتيازات الضرائبية التي تنطبق على التعاونيات كما قرر في المادة ٢٤ من هذا القانون .

الباب السابع

تنظيم الشركات المختلطة للتنمية

المادة ٣٨ :

يمكن للحكومة أن تنشئ - بمراسيم - شركات مختلطة للتنمية برأس مال وعمـال متغيرين ، ذات شخصية مدنية ، تشترك فيها الدولة وبعض التعاونيات واتحادات التعاونيات والتجمعات السابقة أو الشبيهة بالتعاونيات وربما بعض شركات المساعدة الفنية الوطنية أو الاجنبية من أجل استغلال مجالات تنمية أو تسيير مؤسسات زراعية أو صناعية او تجارية .

المادة ٣٩ :

يتكون رأس مال هذه الشركات من الحصص التي تشارك بها الدولة اما عينيا واما نقدا ومن مساهمات التعاونيات واتحاداتها والتجمعات السابقة او الشبيهة بالتعاونيات المشتركة .

يكون رأس مال هذه الشركات متغيرا ، وبعد الانشاء يمكن لشركاء الدولة أن يكتبوا او يمددوا نقدا قيمة أسهم جديدة .

المادة ٤٠ :

ما يعود الى الدولة من أسهم لقاء ما شاركت به يمكن أن تشتريه التعاونيات أو اتحاداتها أو التجمعات السابقة أو الشبيهة بالتعاونيات حسب سجل للاستحقاقات تحدده النظم الاساسية للشركة المختلطة .

المادة ٤١ :

لن تدفع فائدة لاسهم الشركة المختلطة . ويوزع الفائض الخالص في كل سنة مالية بين المشتركين وفق طرق تحددها النظم الاساسية للشركة المختلطة وعلى حسب المبالغ المستثمرة من طرف مختلف المشتركين ، يزداد على ذلك بالنسبة لاشتراك التعاونيات او اتحاداتها او التجمعات السابقة او الشبيهة بالتعاونيات ، يزداد مبلغ يقابل نسبة تحددها النظم من العمليات التي تكون هذه المجموعات قد

قامت بها مع الشركة .

المادة ٤٢ :

تسير الشركة من طرف مجلس الادارة مشكل من ممثلين عن الدولة تعيينهم مراسيم الانشاء وممثلين عن التعاونيات او اتحاداتها وعن التجمعات السابقة او الشبيهة بالتعاونيات المشتركة . وتوزع مقاعد المجلس بحسب قيمة الاشتراكات في رأس مال الشركة ، وتؤخذ القرارات باغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، ولكل عضو من الاصوات بقدر ما يملك من أسهم .

المادة ٤٣ :

يمكن للدولة أن تتنازل مؤقتا لشركات المساعدة التقنية أو المالية عن حق الانتفاع ببعض الاسهم في رأس مال الشركة المختلفة وعن عدد يقابله من المقاعد التي تموزها في الشركة اياها .

ويعود الفائض الخالص المترتب على الاسهم التي تنوزل عن حق الانتفاع بها مؤقتا ، يعود مدة اعارتها الى شركة التعاون التقني او المالي المشتركة التي ستتحمل أن اقتضى الامر - قسطا من الخسائر التي قد تسجلها الشركة المختلفة ، وذلك بنسبة تماثل عدد الاسهم المنتفعة باستغلالها مؤقتا .

المادة ٤٤ :

قيمة الاسهم التي تبيعها الدولة للتعاونيات او اتحاداتها أو للتجمعات وكذلك الفائض الذي يعود الى الدولة من الاسهم التي احتفظت بها ولم يتنازل عن حق الانتفاع بها ، سيدفع كل ذلك في حساب خاص بالهبات يفتح لدى الاتحاد الوطني للقروض التعاونية تستعملها هذه المؤسسة بصورة أولوية في انشاء شركات مختلفة جديدة وفي ترقية الحركة التعاونية .

المادة ٤٥ :

تخضع الشركة المختلفة للمراقبة الدائمة من طرف الادارة المكلفة بالتعاون والمصالح التقنية المختصة بحسب النشاطات التي تقوم بها هذه الشركة المختلفة ، وذلك بواسطة مفوض حكومي خاص تعيينه مراسيم الانشاء .

المادة ٤٦ :

يحدد مرسوم انشاء الشركة المختلفة الترتيبات الخاصة المنظمة لتسييرها وحلها .

المادة ٤٧ :

ستجرى المحاسبة بالنسبة للشركات المنشأة بموجب مرسوم مطبق للاحكام اعلاه، ستجرى على شكل تجارى تبعا لمخطط حسابى يتم اعداده بموافقة الادارة المكلفة بالتعاون .

الباب الثامن

حول تنظيم القروض التعاونية

المادة ٤٨ :

الهيئة المالية المركزية لقطاع التعاون هي الاتحاد الوطنى للقروض التعاونية التى ستؤسسها التعاونيات على شكل اتحاد وطنى للتعاونيات يسجل لدى الادارة المكلفة بالتعاون ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتعاون .

المادة ٤٩ :

يمركز الاتحاد الوطنى للقروض - الذى لن يكون خاضعا لاحكام قانون القروض - بمرکز جميع الاموال التى يكتننها القطاع التعاونى او السابق او الشبيه بالتعاونى وستضمن الدولة الودائع التى توضع عند هذا الاتحاد . وستضع الدولة عند الاتحاد الوطنى للقروض التعاونية كل الاموال - مهما كان مصدرها - وستخصص هذه الاموال للتنمية وترقية الحركة التعاونية .

المادة ٥٠ :

يمكن أن يتلقى الاتحاد الوطنى للقروض التعاونية من الدولة مساعدات او سلفات قابلة للتسديد ، ويمكن أن تضمن الدولة بعض عملياته فى مدد محددة وفق الشروط التى يقرها القانون العضوى للمالية .

المادة ٥١ :

تشكل الاصول الخالصة لشركات التعاون المحلولة والاموال المشتركة لهذه الشركات تشكل هبة أولى من الدولة للاتحاد الوطنى للقروض التعاونية . وستحدد كيفية هذا الحل بمرسوم .

المادة ٥٢ :

فى حالة ما اذا اعطت الدولة للتعاونيات او اتحاداتها او للتجمعات السابقة

أو الشبيهة بالتعاونيات مساعدات تمكن من كسب أو تهيئة منشآت أو مؤسسات أو عمارات أو شراء معدات، فإن هذه التعاونيات أو اتحاداتها أو التجمعات السابقة أو الشبيهة بالتعاونيات يجب عليها أن تكتب أسهما في رأس مال الاتحاد الوطني للقروض التعاونية بقيمة تساوى جزء أو كامل المساعدة التي منحها الدولة لها. وسيعقد اتفاق بشأن كل عملية من هذه العمليات بين المستفيد المباشر من المساعدة والاتحاد الوطني للقروض التعاونية فيما يتعلق بقيمة الاسهم المكتبة.

المادة ٥٣ :

ستساعد الحكومة الاتحاد الوطني للقروض التعاونية في توظيف القروض التي قد يعرضها للاكتتاب بموافقة الحكومة كما ستساعده في تجميد أو استخدام السلفات التي قد يستدينها من المصرف المركزى لدول افريقيا الغربية .

المادة ٥٤ :

الاتحاد الوطني للقروض التعاونية والتعاونيات المحلية للقروض والتوفير هي وحدها ذات الصلاحية في تقديم مساعدة مالية للمتعاونين وللتعاونيات واتحاداتها، ولاعضاء التجمعات السابقة أو الشبيهة بالتعاونيات ولهذه التجمعات ذاتها. وسيكون من اختصاص التعاونيات المحلية للتوفير والقروض أن توزع مساعدات مالية لفترة تقل عن خمس سنوات. على أن الاتحاد الوطني للقروض بوسعه - فى حدود الاحكام الخاصة التي ستحددها نظمه الاساسية - أن يلعب الدور الخاص بتعاونيات القروض والتوفير القاضى بتوزيع مساعدات لاقل من خمس سنوات.

المادة ٥٥ :

سيحدد مرسوم نظام توزيع القروض والمساعدات للتعاونيات والمتعاونين واتحادات التعاونيات والتجمعات السابقة أو الشبيهة بالتعاونيات ولاعضائها. وفى هذا الاطار سيكون للاتحاد الوطني للقروض التعاونية صلاحية اتخاذ جميع الاجراءات النظامية - بمساعدة المصرف المركزى لدول غرب افريقيا - لتحديد الظروف العامة والخاصة للقروض فى القطاع التعاونى : لتحديد نسب الفوائد ونظام الودائع والقروض والضمانات . . . الخ . وعلى تعاونيات القروض والتوفير أن تلتزم بمراعاة هذه الظروف حتى لا تتعرض للتصفية خاصة فيما يتعلق بضوارب السيولة ونسب الخزانة المحددة من طرف الاتحاد الوطني للقروض التعاونية.

المادة ٥٦ :

يجب على كل مستدين من الاتحاد الوطني للقروض التعاونية أو من التعاونيات المحلية للتوفير والقروض أن يدفع - قبل سحب القرض الممنوح له من طرف الاتحاد

الوطني للقروض التعاونية أو التعاونية المحلية للتوفير والقروض - أن يدفع
للتعاونية المحلية ان وجدت (أو للاتحاد الوطني للقروض التعاونية في حالة
عدم وجودها) مبلغا يساوي عشر المساعدة المطلوبة ، باستثناء قروض التخزين
والتسويق . وفي كلتا الحالتين يحدد الاتحاد الوطني للقروض التعاونية - في
اطار الاحكام المقررة في المادة ٥٥ - العلاقة التي يجب أن تقوم بين القيمة التي
على المقرض دفعها وبين قيمة المساعدات التي نالها .

المادة ٥٧ :

يحظر الجمع بين وظيفة وزير ووظيفة عضو في مجلس الادارة او المدير العام للاتحاد
الوطني للقروض التعاونية . ولا يمكن للمدير العام للاتحاد الوطني للقروض التعاونية
أن يمارس مهام مكافأ عليها خارج الاتحاد الوطني للقروض التعاونية .

تنفيذ هذا القانون

المادة ٥٨ :

تمهل التعاونيات الموجودة في تاريخ صدور هذا القانون في الجريدة الرسمية ،
تمهل اجلا لا يتجاوز ستة أشهر من أجل أن تغير نظمها الاساسية - ان دعت
الحاجة الى ذلك - حتى تكون مطابقة لهذا القانون . وبانقضاء هذا الاجل يكون
للادارة المكلفة بالتعاون كامل الحق في حلها ان لم تدخل على نظمها الاساسية
التعديل المطلوب .

المادة ٥٩ :

كل الاحكام المنافسة لهذا القانون تعتبر لاغية .

المادة ٦٠ :

سينفذ هذا القانون بوصفه قانونا للدولة .

حرر في انواكشوط بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٧

رئيس الجمهورية

المختار بن داه

الملحق ٢ - ٩
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة التنمية الريفية

المرسوم رقم ٢٦٥ - ٦٧ الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٦٧ تطبيقا للقانون رقم ١٧١ - ٦٧ الصادر في ١٨ يوليو ١٩٦٧ .
مرسوم رقم ٢٦٥ - ٦٧ بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٦٧ الصادر تطابقا للقانون رقم ٦٧ - ١٧١ بتاريخ ١٨ يوليو المشتمل على النظام الاساسي للتعاون .

الفصل الاول
احكام عامة

المادة الاولى :-

تشكل الجمعيات التعاونية اتحاداتها شركات أشخاص خاصة ذات رأس مال وعمال متغيرين وخاضعة للترتيبات الخاصة الواردة في هذا المرسوم - وهي تتمتع بالشخصية المدنية وتخضع لسلطة المحاكم المدنية .
ومدة وجود الشركات التعاونية غير محدودة .

الفصل الثاني
الانشاء والتسجيل

المادة الثانية : طلب التشكيل :-

- يجب أن يقدم طلب التشكيل موقعا من طرف سبعة أشخاص على الأقل السى الادارة المكلفة بالتعاون . ويجب أن يشتمل الطلب على المعلومات التالية :-
- الاسم والهدف والحدود الاقليمية والمقر الرسمي للتعاونية المزمع انشائها .
 - اسماء والقباب واعمار ومسكن ونوع النشاط ومقر نشأة المؤسسة .
 - كمية المبالغ التى تم ايداعها من طرف هؤلاء فى حساب خاص يفتحه المؤسسون فى مؤسسة مالية مصادق عليها وهى المبالغ التى تشكل القيمة الجزئية او الكاملة للاسهم الاجتماعية الاولى :
 - التاريخ المقترح من طرف المؤسسين على السلطات الادارية لعقد الجمعية التأسيسية بحضور ممثلين عن هذه السلطات والمكان المقترح لمقر الجمعية .
 - مشروع النظام الاساسي المطابق للنوع المحدد من طرف السلطات المشرفة على التعاون حسب نوع التعاونية المزمع انشائها .
 - نسخة من وصل ايداع المبالغ فى هيئة مالية معترف بها .

- برنامج نشاط التعاونية المقترحة ونتائج الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تقرر جدوى التعاونية المزمعة .
- تقرير لوكيل السلطة المكلفة بالتعاون عن نشاط التجمع قبل التعاوني او شبه التعاوني الذي ينتسب اليه المؤسسون وعن كفاءتهم في هذا الميدان .
وفيما يخص التعاونيات المدرسية ، الحصول على موافقة رئيس المؤسسة التي يزمع انشاء التعاونية فيها - وعلى تعيين معلمين أو استاذين سيصبحون اعضاء في مجلس ادارة التعاونية .
- ٢- تقوم الادارة المشرفة على التعاون بتسليم وصل عن طلب الانشاء مباشرة بمجرد تقديمه اذا توفرت الشروط وكان الطلب مطابقا لترتيبات المواد ٤ و ٥ من القانون رقم ١٧١ - ٦٧ الصادر بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٧ والفقرتين الاولى والثانية من هذا الفصل وعلى الوصل أن يشتمل التاريخ الذي وافقت السلطات الادارية على أن تعقد فيه الجمعية التأسيسية بحضور أحد ممثليها . وفي حالة تطابق محتوى الملف مع الترتيبات القانونية فإن تاريخ انعقاد الجمعية التأسيسية لا يمكن تأخيرها من طرف السلطة الادارية المشرفة على التعاون بموعد يزيد على شهر بالنسبة للتاريخ المقترح من طرف الاعضاء المؤسسين .
- ٣- يتم تحرير طلبات التأسيس من ثلاث نسخ على شكليات نموذجية مرقمة وموضوعة تحت تصرف المؤسسين من قبل الادارة - ويتمثل وصل التسجيل في النسخ المذكورة يعاد الى المؤسسين بعد أن يسجل فيها قبول الادارة .
- ٤- وفي حالة عدم استيفاء الشروط في الطلب المقدم من طرف المؤسسين فانهم لا تعاد من نسختين بدون موافقة من طرف الادارة المشرفة على التعاون مع الوثائق التي كانت مرفقة اليها . ولا يمكن اعادة نفس الطلب الى هذه الادارة الا مرة واحدة بعد تكميله واثناء السنة التي تلي مباشرة تاريخ تقديمه الاول .
- ٥- الادارة المكلفة بالتعاون هي وحدها التي تتمتع بصلاحيات البت فيها اذا كان طلب التأسيس مطابقا أو غير مطابق لنص القانون رقم ١٧١ - ٦٧ بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٧ ولما ورد في هذه المادة الا انه في حالة ظهور خلاف حول هذه النقاط مع الادارة المشرفة فانه بامكان المؤسسين ان يلجأوا الى الوزير المسئول عن الادارة المعنية بالتعاون ويطلبوا لديه تشكيل لجنة تحكيم تتمتع بصلاحيات تصوية الخلاف . ويجب تقديم الاعتراض خلال الثمانية أيام التي تلي اشعار المؤسسين بعدم قبول طلبهم من طرف السلطة المشرفة على التعاون . ويتمتع الوزير بمهلة خمسة عشر يوما انطلاقا من تاريخ تقديم الاعتراض لتعيين هذه اللجنة التي يجب أن تصدر حكمها خلال الثلاثين يوما التي تلي تعيينها وهذا الحكم غير قابل للنقض .
- ٦- تتألف اللجنة الوارد ذكرها في الفقرة السابقة من :-
- قاضي هو رئيسها
- حاكم الدائرة التي كان مقررا أن تؤسس فيه التعاونية أو ممثل عنه .

- ممثل عن الوزارة المختصة يكون ذا معرفة بالامور التي كان مقررا ان تتولاها التعاونية .
 - ممثل عن التعاونية المزمعة .
 - ممثل عن الادارة المكلفة بالتعاون لا يتمتع بحق المشاركة في التصويت غير انه يقدم الملف ويبين وجهة نظر هذه الادارة .
- وفي حالة عدم تسليم وصل عن طلب التأسيس للمؤسسين من طرف الادارة فإن الطلب يعتبر مطابقا للقانون ويصبح با مكان الجمعية العامة التأسيسية للتعاونية المقترحة بصفة قانونية في التاريخ المقترح من طرف المؤسسين ففى طلبهم .

المادة الثالثة : الجمعية العامة التأسيسية :

- ١- تنعقد الجمعية العامة التأسيسية حتما بحضور ممثل عن الادارة المشرفة على التعاون في التاريخ المحدد بالاتفاق مع هذه الادارة وحسب الشروط الموضحة في المادة اعلاه .
 - ٢- توجه الاستدعاءات من طرف موقعى طلب التأسيس بثمانية أيام على الاقل قبل التاريخ المقرر اعلاه .
 - ٣- يرأس الجمعية أكبر الاعضاء سنا بمساعدة اصغرهم سنا . ويقوم ممثل الادارة المكلفة بالتعاون باعمال السكرتارية ويحرر المحضر الذى سيوقع من طرف الرئيس ومعاونيه . أما الانتخاب في مجلس الادارة وداخل اللجان والفوضيين فانه يتم باشراف مراقبين يعينان برفع الاصابع من طرف الجمعية .
- ولا يلتزم بقرارات الجمعية العامة الا الاشخاص الذين حضروا الاجتماع وقاموا بتوقيع نسخة من النظام الاساسى المصادق عليه اثناء الاجتماعات والذين دفعوا فعلا الاسهم الاجتماعية المعروفة باسم مساهمة الانتساب وبعد دفع الخبالغ الاخرى التى ينص عليها النظام الاساسى . ولا يتمتع أى شخص مهما كان بحق التمثيل في الجمعية العامة التأسيسية . وكل انتساب جديد يحدث بعد التوقيع على النظام الاساسى وانعقاد الجمعية العامة التأسيسية يخضع لقرار من مجلس الادارة .
- ٤- يوقع الاشخاص الحاضرون للجمعية التأسيسية على قائمة يتم الحاقها بملف تأسيس التعاونية . ويوضح أمام كل اسم المبلغ المدفوع من طرف المعـنى كساهمة في الانتساب .
 - ٥- المراد من الجمعية العامة التأسيسية هو :-
 - ٦- المصادقة على النظام الاساسى الذى سبق وان قدم للادارة المكلفة بالتعاون وفى حالة اضافة تعديلات على المشروع الذى صادقت عليه ادارة التعاون فان مثل هذه الادارة عليه أن يوضح على الفور موافقة أو معـارضة

بشأن التعديلات المقترحة ولا تمكن المعارضة الا على أساس احترام النصـوص السارية أو نتائج الدراسات الاقتصادية والمالية الواردة فى الفقرة ٢ فى المادة ٢ اعلاه وتسجل ملاحظات هذا الممثل عن الادارة المكلفة بالتعاون داخل محضر الاجتماع .

- التاكيد من دفع المساهمات الاولى من حقوق الانتساب .
- انتخاب اعضاء مجلس ادارة والمفوض والمفوضين حسب الشروط الواردة فى فى اللوائح التى سبق التصديق عليها .

٧- فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التأسيسية يجب على مجلس الادارة المنتخب ان يبعث بثلاثة نسخ من الوثائق التالية الى الادارة المكلفة بالتعاون وهى :-

- قائمة حضور باسماء المشاركين فى الجمعية العمومية تشير الى الاقساط المقدمة من طرف كل منتسب .

- نسخة من دفع المبالغ التكميلية عند الاقتضاء والمتعلقة بالاقساط الاجتماعية المقدمة اثناء الجمعية التأسيسية .

- النظام الاساسى المصادق عليه من قبل الجمعية العامة .

- محضر مداولات الجمعية التأسيسية .

- محضر انتخابات مجلس الادارة والمفوض والمفوضين .

- محضر انتخاب اعضاء مكتب مجلس الادارة الذى يجرى حتما فور نهاية الجمعية التأسيسية .

- محضر مداولات أول جلسة لمجلس الادارة المتعلقة اساسا بتفويض الصلاحيات الممنوحة لرئيس المجلس عند الاقتضاء تلك التى تمنح المدير المعين من قبل المجلس .

٨- تحرر قوائم الحضور والمحاضر على شكلية نموذجية تضعها الادارة المكلفة بالتعاون تحت تصرف التعاونيات وتوقع الوثائق الواردة فى الفقرة ٣ من هذه المادة تلك المتعلقة بأول مداولة لمجلس الادارة من طرف رئيس المجلس واحد اعضاءه .

كما يعاد توقيعها من قبل الممثل الذى حضر الجلسة التأسيسية وأولى جلسات مجلس الادارة .

المادة ٤ : التسجيل والنشر :

- ١- فى ظرف خمسة عشر يوما من وصول الوثائق المشار اليها فى الفقرة ٧ من المادة ٣ اعلاه ، الى الادارة المكلفة بالتعاون يجب عليها اذا ما صادقت عليها :-

- أن تعمل على توقيع مرسوم الانشاء المناسب من طرف الوزير المكلف

بالتعاون .

- أن تنشر في الجريدة الرسمية بدون أن يكلف ذلك التعاونية الجديدة أية مصاريف ، المرسوم المشار اليه اعلاه والمحدد لأسماء والمقر الاجتماعي والحدود الإقليمية والمهمة ومدة نشاط مبلغ رأس مال الاولى للتعاونية ، وكذلك أسماء مجلس الإدارة والاشخاص الذين منحوا تفويضا لتمثيل التعاونية واسماء مفوضي الحسابات .

- تسجيل التعاونية التي سيتمح لها رقم مميز يلزم أن يظهر على كافة الوثائق الرسمية المشتركة ، في سجل خاص يحسب التسلسل الزمني .

- ابلاغ مجلس الإدارة التعاونية بتسجيلها عن طريق اعادة نسخة اليه تحمل رقم التسجيل بالإضافة الى تأشيرة الإدارة المكلفة بالتعاون على الوثائق المشار اليها في الفقرة ٧ من المادة ٣ اعلاه مضاف اليها رقم الجريدة الرسمية التي تحمل مرسوم التأسيس .

٢- وإذا كانت الإدارة المكلفة بالتعاون ترغب في اجراء تعديلات على النظام الاساسي المصادق عليه من طرف الجمعية التأسيسية أو على تشكيل مجلس الإدارة طبقا للاجراءات المعمول بها وأثر الملاحظات المقدمة من قبل ممثلها اثناء الجمعية العامة ، فانه يجب عليها ان تبلغ مجلس الإدارة المعين بخمسة عشر يوما من تاريخ استلام الوثائق المشار اليها في الفقرة ٣ من المادة ٣٣ اعلاه طالبة اياه باستدعاء جمعية تأسيسية جديدة .

وعلى هذه الاخيرة ان تجتمع بحضور ممثل عن الإدارة المكلفة بالتعاون في ظرف شهر أو في الشهر الذي يلي ابلاغ المجلس الإداري بالتعديلات المدخلة في قرارات الجمعية الاولى . وإذا ما صادقت الجمعية اثناء الجلسة الثانية على التعديلات المطلوبة ، فان الاجراءات المشار اليها في الفقرة من هذه المادة ستتبع في التسجيل النهائي . وإذا لم يتوصل الى اى اتفاق اثناء الجمعية الثانية ، فان القضية ستحال الى لجنة التحكيم الوارد ذكرها في المادة ٢ اعلاه الفقرتين اولى التي تستدعى وفقا للشروط المحددة في هذه المادة والتي لا رجعة في حكمها .

٣- وتستخدم اجراءات التحكيم نفسها في حالة رفض الإدارة المكلفة بالتعاون لتسجيل استلام الوثائق المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٣ اعلاه وقرار اللجنة غير قابل للتعقيب .

٤- وفي حالة عدم قيام الإدارة المكلفة بالتعاون باتخاذ اجراءات التسجيل وإذا لم تطالب بانعقاد جمعية عامة جديدة ولم تعترض على التسجيل في ظرف خمسة عشر يوما ، بعد استلام الوثائق المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٣ اعلاه فان التعاونية ستعتبر مسجلة بصورة قانونية وتعتبر الإدارة المكلفة بالتعاون مسؤولة عن كل العقاقب التي قد تنجم عن عدم التسجيل والنشر .

٥- تتم المراسلات فيما بين مؤسسى التعاونيات وادارة التعاون واعضاء مجلس ادارة التعاونية المتعلقة بطلب تأسيس وتسجيل تعاونية ما ،أما عن طريق الرسائل المسجلة مع وصل استلام أو عن طريق دفتر مراسلات يحمل توقيع وتأشيرة الباعث والمرسل اليه .

المادة ٥ : تسجيل ونشر تعديلات النظام الاساسى :

كل تعديل يجرى على النظام الاساسى يبقى من صلاحيات الجمعية العامة الاستثنائية وحدها ولا يمكن اجراءه الا بموافقة الادارة المكلفة بالتعاون طبقا لتوفر النصاب والاغلبية المشار اليها فى المادة ٣ ادناه .

فازا ما تعلق بتغييرات فى التسمية الاجتماعية والمقر الاجتماعى والحدود الاقليمية المهمة ومدة وجود التعاونية ومسئوليات المنتسبين ، فعند ذاك يجب ان توثق بدفتر تسجيل التعاونيات المشار اليه فى الفقرة الاولى من المادة ٤ اعلاه كما يتم نشرها بالجريدة الرسمية مجانا بالنسبة للتعاونيات بعناية الادارة المكلفة بالتعاون .

المادة ٦ : تأسيس وتسجيل تجمعات التعاون وتسجيل التعديلات

التي تجرى على نظمها الاساسية :

١- ان الاجراءات المتعلقة بتسجيل التعاونيات والتغييرات التي تجرى على نظمها الاساسية المشار اليها فى المادتين الرابعة والخامسة اعلاه تنطبق على التجمعات التعاونية .

٢- تنعقد الجمعيات العامة التأسيسية للتجمعات التعاونية فى نفس الظروف المحددة فى المادة ٣ اعلاه .

٣- لا تنطبق على التجمعات التعاونية الترتيبات المتعلقة بالاجراءات الاولى المتعلقة بتأسيس التجمعات قبل أو شبه التعاونية .

الفصل الثالث

المنتسبون

يترتب على الانتساب :

١- الالتزام باستخدام المصالح التعاونية فى كل أو بعض العمليات التي يمكن اجراءها بالاعتماد عليها .

٢- الزامية المساهمة واقتناء الاسهم الاجتماعية المناسبة لعدد الاسهم الواردة فى الالتزام .

٣- تحدد النظم الاساسية لكل تعاونية طبيعة وطرق الالتزام وكذلك العقوبات المطبقة في حالة عدم تنفيذ أو عدم احترام مدة الالتزام .

المادة ٨ :

أ- يوافق مجلس الادارة أو يرفض الانتسابات التي تعقب الجمعية العامة التأسيسية . ويبحث الطلبات المتعلقة بها الى مجلس الادارة عن طريق رسالة مسجلة . وتتخذ قرارات مجلس الادارة بهذا الخصوص باغلبية ثلثي الاعضاء المنتخبين للمجلس .

ب- يمكن للأشخاص الذين يرفض مجلس الادارة طلبات انتسابهم ، طلب مراجعة القرار من طرف الجمعية العامة للتعاونية وذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارهم كتابيا من قبل مجلس الادارة بالرفض المعروض لطلباتهم .

ج- يوجه مجلس الادارة نسخة من الطلب المرفوض واخرى من اخطار رفض مجلس الادارة الى الادارة المكلفة بالتعاونيات . كما يوجه اليها ايضا نسخة من طلب المراجعة لدى الجمعية العامة المقدم من طرف المترشح للانتساب

ويقدم كل طلب من هذا النوع من قبل مجلس الادارة الى الجمعية العامة العادية أو الاستثنائية المقبلة للتعاونية . التي تبدى رأيا حول القضية بالاغلبية البسيطة من اصوات الاعضاء الحاضرين في الجمعية .

المادة ٩ : الاستقالة ، الوفاة ، الطرد :

١- لا يحق الانسحاب لاي شريك اذا كان هذا الانسحاب سيخلف اثرا سيئا على سير التعاونية أو من شأنه أن يخفض رأس مال الى ما دون الحد الموضح في المادة ١١ من القانون . الا في حالة قوة قاهرة اذا لم يعد الشريك تتوفر فيه الشروط الواردة في احكام المادة ٤ من القانون ١٧١ - ٦٧ بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٧ أو في الحالة المشار اليها في الفقرة الاخيرة من المادة ٦ من القانون ١٧١ - ٦٧ الصادر بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٧ .

٢- يوجه طلب الاستقالة كتابيا الى رئيس مجلس الادارة . فينظر المجلس فـى المبررات ويتخذ القرار . ويعتبر عدم الرد من طرف المجلس كقبول للاستقالة .

٣- يتخذ مجلس الادارة قراره باغلبية ثلثي اعضاء المنتخبين .

٤- يمكن الاعتراض على الرفض امام أقرب جمعية عامة حسب نفس الشروط الواردة في الفقرتين (ب) و (ج) من المادة ٨ من هذا المرسوم .

هـ- تعاد الى الشريك المستقيل مساهمته بقرار من مجلس الادارة فيما عدا الحالات التالية :-

أ- اذا كان سحب المساهمة سيخفض رأس مال الى ما دون الحد القانوني .
ب- اذا لم يكن المعنى قد قام بتسديد الديون المستحقة عليه من طرف التعاونية .

ج- اذا لم تكن الشركة في وقت انسحاب الشريك قد سددت مجموع الديون المستحقة عليها من طرف هيئة مصرفية أو أى صندوق اقتراض آخر . الا انه في الحالات الاستثنائية الموضحة في الفقرة الاولى من هذه المادة ، فان انخفاض رأس المال الى ما دون الحد القانوني أو انخفاض عدد الشركاء الى أقل من سبعة ، لا يمكن أن يحول دون استقالة العضو وفي هذه الحالات تنطبق أحكام المادة ٢٣ من القانون المشتمل على النظام الاساسي للتعاون رقم ١٧١ - ٦٧ الصادر بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٧ وخاصة ما يتعلق منه بحل التعاونيات (الفقرة الاولى - أ ، ب) . أما المبالغ المستحقة على التعاونية من طرف العضو المستقيل فان تسديدها يجب خلال مدة اقضاها سنتان بعد الانسحاب الفعلي . ومالم يدفع اليه من الاسهم تبقى ارباحه ملكا لصاحب الاسهم في حالة توزيع الارباح على الشركاء . وكل قبول استقالة من طرف مجلس الادارة أو الجمعية العامة يجب أن تصحبه الإشارة الى تاريخ سريان هذه الاستقالة . ولا يمكن بأى حال من الاحوال ان يؤجل السريان الى ما بعد ستة ستة أشهر بدءاً من تاريخ تقديم الاستقالة . ويلزم الشريك المستقيل أن يوفى كافة الواجبات القانونية تجاه التعاونية فيما عدا تغيير عدد الاسهم التي يحق له أن يمتلكها نظراً لمعاملته مع التعاونية .

المادة ١٠ :-

تنطبق على ورثة الشركاء المتوفين القواعد المتعلقة بتسديد المبالغ المستحقة على التعاونية من طرف الاعضاء المستقلين الواردة في الفقرة هـ من المادة (٩) اعلاه وتلك المتعلقة بالارباح المستحقة على الاسهم التي لم تسدد بعد .

المادة ١١ :-

١- في حالة وفاة الشريك أو انسحابه أو طرده وكان في نفس الوقت عرضة لمصادرة أو افلاس أو حدث تقسيم الممتلكات المشتركة نتيجة طلاق ، فان الشركة لا تحل بل تبقى قائمة بين بقية الشركاء . ولا يمكن بأى وجه من الوجوه لشريك سابق أو ورثته ومن لهم حق عليه ان يتسببوا في مصادرة أموال أو عقارات تابعة للتعاونية أو طلب حلها أو تقسيمها أو التدخل من اى نوع في الشؤون الاجتماعية أو اعمال ادارية للشركة .

٢- ويقبل الورثة لتولى حقوق الشريك ،الا اذا اتخذ مجلس الادارة اقرارا
مبررا شريطة عدم قابلية الاسهم قانونيا وأن تتوفر لدى الورثة الشروط
المحددة لعضوية التعاونية .

المادة ١٢ :-

من حق مجلس الادارة اعلان طرد الشريك لاسباب هامة منها على وجه الخصوص
الحكم على الشريك بعد القيام بجريمة ،واذا جلب طردا للشركة أو حاول جلبه ،وانا ما
قام بتزييف مواد قدمها الى التعاونية . يصلح الطرد اجباريا عندما يكون الشريك
لا تتوفر فيه شروط العضوية .

٢- لا يحق لمجلس الادارة مناقشة هذا الموضوع بصفة قانونية الا بحضور كافة اعضاء
ومتصويت ثلثي الاعضاء لصالح القرار .

٣- ويمكن الاعتراض على القرار في ظرف الثلاثين يوما التي تلى تاريخ اتخاذه ويكون
الاعتراض امام الجمعية العامة . ويكون النصاب القانوني والاعلبية عند مناقشة هذا
الاعتراض مطابقة لتلك الواردة في الفقرتين " ب " " ج " من المادة من هذا
المرسوم .

٤- وكل ما يتعلق بتصفية حسابات الشريك المطرود والتاريخ الفعلي لسريان الطرد
والنتائج المترتبة عليه والتزاماته يخضع للاحكام المتعلقة باستقالة الشركاء والمحددة في
الفقرة ٥ من المادة ٩ اعلاه .

المادة ١٣ :-

١- يتكون رأس مال الشركات التعاونية من أسهم شخصية غير قابلة للتقسيم ،مقدمة
من طرف كل شريك ويمكن تحويلها أو التنازل عنها بموافقة مجلس الادارة .

٢- يتوزع رأس كل هذا على الشركاء حسب نوع العمليات التي يلتزمون بممارستها
مع الشركة أو حسب حجم التعاونية وطبقا للقواعد والشروط المحددة في النظام
الاساسي .

٣- كل تعديل لهذا الالتزام أو لكمية التعامل المنجز بالفعل يودى بالشريك
الى تغيير اسهمه نقدا أو زيادة طبقا للقواعد الموضحة في النظام الاساسي .

المادة ١٤ :-

١- يفتح سجل بمقر التعاونية يحمل ارقام وقسيمة الوصل النهائي للمبالغ المدفوعة

من قبل الشركاء مقابل اسهمهم . وكل وصل يحمل ختم التعاونية وتوقيع عضوين فسي
مجلس الادارة بينهما رئيس المجلس . ويشكل هذا الوصل وثيقة امتلاك للاسهم .

٢- يحدد النظام الاساسي للتعاونية المبلغ الذي يمكن أن يصل اليه رأس المال
بزيادة أو زيادات بقرار بسيط من مجلس الادارة عن طريق انشاء أسهم جديدة
يشترها اعضاء قداماء أو جدد . وكل زيادة تفوق هذا المبلغ تستوجب اتخاذ قرار من
قبل الجمعية العمومية .

المادة ١٥ :-

١- يحق للجمعية العامة ، بغض النظر عن الارياح العادية ، أن تجعل بعمد
اقتراح من مجلس الادارة فوائد على رأس المال حسب نتائج السنة المالية المنصرمة
وتحديدها عند الاقتضاء بـ ٦٪ الواردة في القانون .

٢- ولا يمكن رفع الفوائد الا بعد تحقيق فائض مالي خلال السنة المالية السابقة .
ويستثنى من هذه القاعدة في حالة ظهور عجز في نتائج احدى السنوات المالية ،
امكانية تغطية الفائدة بمبالغ تسحب من احتياطي خاص معد لهذا الغرض من طرف
الجمعية العامة عن طريق استخدام فوائض السنة او السنوات المالية السابقة .

الفصل الرابع

الادارة

المادة ١٦ :-

١- تدار الشركات التعاونية مجانا شريطة تعويض الاعضاء عن المصروفات الخاصة
الناجمة عن مزاولة وظائفهم من قبل مجلس ادارة تعينه الجمعية العامة بالاغلبية
من اصوات الاعضاء الحاضرين والممثلين .

٢- يجب أن يكون عدد الاعضاء الحاضرين والممثلين في هذه الجمعية معادلا لثلثي
الشركاء المسجلين يوم الاقتراع . واذا لم يتوفر هذا النصاب او الاغلبية المحددة اثناء
الجمعية الاولى تستدعي الجمعية في جلسة ثانية تنعقد حتما في ظرف خمسة عشر
يوما كحد اقصى من تاريخ انعقاد الجمعية الاولى . ويعتبر نفس النصاب والاغلبية
الذين حددتهما الجمعية الاولى . فان لم يتوفر يصبح بإمكان الادارة المكلفة
بالتعاون ان تعمل على تصفية التعاونية .

٣- يحق للجمعية العمومية طرد أى عضو طبقا لنفس شروط النصاب والاغلبية المحددين للانتخاب . ويجب أن يكون عدد الاداريين فردى وأن لا يتجاوز تسعة بالنسبة للتعاونيات وخمسة عشر بالنسبة للتجمعات . يجب أن تبلغ ادارة التعاونيات بقائمة الاداريين المنتخبين خلال العشرة أيام التى تلى الانتخاب .

٤- تعتبر كل فترة انتداب لاحد الاداريين لاغية تلقائيا اذا كان صاحبها لم يحضر تتوفر فيه شروط الاشتراك . أو اذا تغيب عن ثلاث جلسات متتالية للمجلس دون عذر مقبول أو اذا منعت اسباب صحية عن الحضور لأكثر من نصف الجلسات .

٥- يحدد نظام التعاونية عدد الحصص الاجتماعية التى يجب على الاداريين امتلاكها اثناء انتدابهم . والتى يمكن تحويلها كضمان لعمليات التسيير لهؤلاء الشركاء . وهذه الحصص غير قابلة للبيع أو المصادرة . وتظل محفوظة فى المقر الاجتماعى للتعاونية .

٦- تعتبر المسؤولية الشخصية لكل ادارى كاملة على وجه الخصوص فى حالة تجاوز السلطات التى تخولها له الجمعية العمومية ومجلس الادارة .

المادة ١٧ :

يحدد النظام الخاص لكل تعاونية مدة انتداب الاداريين ومواعيد تحديد انتخابهم ويمكن إعادة انتخاب الاداريين . وفى حالة الوفاة او الاستقالة والتغيب لاحد أو أكثر من الاداريين مهما كان سببه ، فإن مجلس الادارة بوسعه أن يقوم باستبداله بصورة مؤقتة شريطة أن لا يبلغ عدد المناصب الشاغرة نصف عدد السيرين كما يجب أن يخضع اختيار المجلس لموافقة الجمعية العامة التى تليه . ولا يبقى الاعضاء المنتخبون فى وظائفهم الا طيلة المدة المتبقية من فترة انتداب سابقهم . أما اذا زاد عدد المناصب الشاغرة على نصف عدد الاداريين فعلى المجلس أن يستدعى جمعية عامة عادية فى جلسة استثنائية بغية استبدال الاعضاء المقصرين فى أثناء الاسبوعين التاليين للتاريخ الذى اصبحت فيه عدد الاداريين أقل من العدد القانونى .

المادة ١٨ :

يجتمع مجلس الادارة مرة واحدة على الاقل كل شهر كما يجتمع فى أغلب الاحيان حسب ما تلميه مصلحة الشركة . وذلك باستدعاء من رئيسه . وعند التعذر ، بدعوة من مثله . كما يجتمع على طلب من ثلث الاعضاء او المفوضين والاداريين . ولكى تصبح مداولاته شرعية يجب على مجلس الادارة أن يحضر جلساته نصف الاعضاء الحاليين على الاقل الا فى الحالات التى تنص عليهما المادتان ٨ و ١٩ اعلاه المحددتان للاغلبية المطلوبة بثلثى الاعضاء المنتخبين . وتتخذ القرارات باغلبية بسيطة من

اصوات الاعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الاصوات فان صوت الرئيس مرجح ولا يمكن التصويت أو التمثيل عن طريق الوكالة وتنعقد الجمعيات تحت رئاسة الرئيس . وفي حالة حدوث مانع لحضوره تنعقد تحت رئاسة أحد الاداريين يعين من قبل باقى اعضاء المجلس فى بداية الجلسة . تودع محاضر الجلسات فى دفتر خاص محتفظ به فى المقر الاجتماعى ويوقع بعد الاضطلاع عليها اثناء الجلسة التى تليها من قبل كافة الاعضاء الذين حضروا الجلسة التى قررت اثناءها المحاضر بامكان ادارة التعاونية أن تطلب نسخة من هذه المحاضر فى أى وقت تريده .

المادة ١٩ :-

يتولى مجلس الادارة تسيير الشركة والمحافظة على أسس ادارتها .

وفى هذا الصدد يتمتع المجلس بسلطات واسعة لا حدود لها غير تلك التى تحددها النصوص التنظيمية والنظام الاساسى ومداولات الجمعية العامة فبإمكانه تفويض سلطاته للرئيس لاداريين آخرين أو مشاركين أو لاشخاص أجانب على الشركة لفرض أو أغراض محددة ولمدة محددة الا ان العقود والكمبيالات والعقود والصفقات الملزمة للتعاونية يجب توقيعها فى آن واحد وتضاميا من طرف رئيس التعاونية ومديرها فى حالة وجوده أما اذا لم يكن موجودا فيتم التوقيع من قبل ادارى آخر معين خصيصا لهذا الغرض تفويض صلاحياتهم . وفى حالة تعذر وجود الموقعين الاصليين فأن مجلس الادارة يقوم بتعيين موقعين جدد .

- يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة أمام العدالة وأمام الغير الا فى الحالات المنصوص عليها صراحة فى المادة ١٧ من القانون المحدد لنظام التعاون .

يعتبر مجلس الادارة مسئولا خاصة عن مسك كافة دفاتر التعاونية وتقديمها لكل شخص مؤهل لذلك الغرض . كما يجب عليه العمل على تسوية بالتوافق لجميع الخلافات التى قد تنشأ داخل التعاونية بين اعضاءه قبل عرضها على الهيئات الخارجية يحدد النظام الاساسى للتعاونية المبالغ والقيم التى تمتلكها التعاونية والتى يمكن للمدير أو الادارى الذى يمثلها أن يحتفظ بها فى محل آمن أو تحت مسؤوليته لمواجهة متطلبات التسيير اليومي للشركة . كما يحدد المجلس المؤسسة أو المؤسسات المالية التى يجب أن تدفع اليها فائض المبالغ والقيم من قبل المدير او الادارى الذى يمثلها مع مراعاة الاحكام الواردة فى المادة ٤٩ من القانون المحدد للنظام الاساسى للتعاون .

المادة ٢٠ :- قواعد خاصة بالتعاونيات المدرسية :

خروجا على الترتيبات المتعلقة بانتخاب رئيس مجلس الادارة واختيار الادارى

المشارك في توقيع الصكوك والعقود والكمبيالات وصفقات التعاوانيات المدرسية يعهد بتوقيع هذه الوثائق الى المعلمين والمدرسين عضوى الاستحقاق فى مجلس ادارة هذه التعاوانيات والمعترف بها من طرف الادارة التابعين لها ومن قبل ادارة التعاوانية. ولا يتمتع هذان الاداريان بصلاحيات التسيير ولا يمكن عزلهما من قبل الجمعية العامة للمشاركين - ولكن فقط من قبل الادارة المكلفة بالتعاون بالاتفاق مع الادارة المشرفة عليها بصفتها معلمين .

- لا يمكن لجمعيات ومجالس التعاوانيات المدرسية أن تتعقد بغياب الاداريين عضوى الاستحقاق مثل الادارة المكلفة بالتعاون .

الفصل الخامس

الجمعية العامة

المادة ٢١ :-

تستدعى الجمعية العامة العادية من طرف مجلس الادارة مرة واحدة كل سنة على الاقل خلال الاشهر الستة التى تلى نهاية السنة المالية .

تستدعى الجمعية العامة الاستثنائية بمبادرة من مجلس الادارة أو يطلب من الادارة المكلفة بالتعاون كما يمكن استدعاؤها ايضا من قبل مفوضى الحسابات او مصلحة التعاون .

- تبلغ الدعوة الى الاجتماع الى المعنيين فى ظرف خمسة عشر يوما على الاقل قبل التاريخ المحدد لانعقادها وتنشر فى جريدة اعلانات شرعية أو تعلق على الجدران فى المقر الاجتماعى الى جانب جدول الاعمال اذا تعلق الامر بأول جمعية عامة سنوية عادية .

وتخفف هذه المدة الى ثمانية أيام اذا تعلق الأمر بالدورة الثانية للجمعية العامة السنوية العادية أو بجمعية عامة استثنائية أو الجلسة الاولى أو الثانية لجمعية عامة استثنائية . هذا بموافقة الادارة المكلفة بالتعاون .

يمكن تحويل الجمعية العامة العادية أو الاستثنائية فى نفس المكان الى جمعية عامة فوق العادة بدون مراعاة احكام الاستدعاء المشار اليها اعلاه .

ويقرر مجلس الادارة بالاتفاق مع الاطراف المالية بانعقاد الجمعية جدول الاعمال ولا يمكن الجمعية ان تناقش الا النقاط المدرجة فى جدول الاعمال .

يرأس رئيس مجلس الادارة او ادارى آخر فى حالة تشيب الاول اجتماعات الجمعية العامة . تعين الجمعية من بين اعضائها مراقبين يختار رئيس الجمعية والمراقبان سكرتيرا يمكن ان لا يكون شريكا . يشكل هؤلاء الاشخاص الاربعة المكتب الذى يحرر ويوقع المحاضر ونقلها الى سجل خاص محفوظا بالمقر الاجتماعى ، بامكان كل الشركاء الاخطلاع عليه . يوقع الشركاء الحاضرون على

ورقة الحضور - على مجلس الإدارة أن يوصل في ظرف الايام العشرة التى تلى جلسات الجمعية العامة نسخة من المحضر المحرر بهذه المناسبة الى ادارة التعاون .

المادة ٢٢ :

لا يتمتع أى عضو كان اثناء انعقاد الجمعيات العامة بأكثر من صوت واحد سواء كان حاضرا او ممثلا ويغض النظر عن عدد الاسهم التى يمتلكها . ويحق لاي عضو لسم يتمكن من حضور الجمعيات العامة أن يفوض شخصا آخر لينوب عنه .

ويجب أن يكون الممثل المفوض شريكا فى التعاونية او زوج الشريك الذى انابسه . ولا يتمتع الشريك المفوض الا بصوتين احدهما صوته هو نفسه . وكل تغيب عن مداولات الجمعيات العامة لاتجره قوة قاهرة او تم قبوله من طرف مجلس الادارة يمكن أن يعرض التغيب الى عقوبات يقررها مجلس الادارة وتصادق عليها الجمعية وتصل احيانا الى الطرد الا أن النسوة والاطفال غير البالغين من حقهم أن ينوبوا شخصا اخر يكون حتما شريكا بالنسبة للنساء او ممثلا شرعيا بالنسبة للاطفال قد لا يكون شريكا . أما اذا كانت التعاونية مدرسيا فان ممثلى الاطفال غير البالغين فيها يتوجب عليهم ان يكونوا من بين شركاء التعاونية . ويشارك الممثلون المقبولون من طرف التعاونية والاشخاص الاعتباريين الاعضاء فيها فى التصويت حتى ولو كانوا غير اعضاء فى التعاونية . وبما كان مجلس الادارة دعوة أفراد اجانب على التعاونية لحضور الجمعيات العامة دون أن يكون لهم حق التصويت .

المادة ٢٣ :

يمكن لاية جمعية عامة عادية او استثنائية ان تعقد اجتماعا شرعيا اذا كان نصف الاعضاء على الاقل حاضرا او ممثلا يوم انعقاد الاجتماع . فيما عدا الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٦ من هذا المرسوم ان يتطلب تعيين وابعاد الاداريين ومفوضى الحسابات حضور ثلثى الاعضاء . واذا مالم يحضر نصف عدد الاعضاء الى جمعية عامة لمناقشة مسائل غير تعيين وابعاد اعضاء مجلس الادارة او مفوضى الحسابات فانه بامكان مجلس الادارة ان يستدعى على جمعية اعتيادية دعوة الى عقد اجتماع ثان فوق العادة طبقا للقرتبيات الموضحة فى الفقرة ٣ من المادة ٢١ من هذا المرسوم على أن يحتفظ الاجتماع الثانى بنفس جدول الاعمال الذى كان مقررا للاجتماع الاول . وهذه الجمعية العامة الثانية تعتبر مداولاتها شرعية مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين او الممثلين فيها الا فى حالة انتخاب او ابعاد الاداريين ومفوضى الحسابات .

تتخذ القرارات اثناء الجمعيات العامة العادية او المستدعاة بصورة استثنائية باغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين او الممثلين ، وفى حالة تعادل الاصوات يرجح صوت الرئيس . تعتبر مداولات الجمعية العامة الاستثنائية شرعية اثناء اجتماعها الاول فى حالة حضور ثلاثة ارباع الاعضاء المسجلين فى اليوم الاول من الاجتماع او ممثلين فيه . أما فى الاجتماع الثانى اذا تعذر اتخاذ القرارات خلال الاجتماع الاول بسبب عدم الحصول على

النصاب القانوني او الاغلبية المطلوبة فان المداولات تكون شرعية اذا ما حضر الاجتماع نصف الاعضاء او مثلوا فيه . تتخذ القرارات دائما في الجمعيات العامة الاستثنائية باغلبية ثلثي اصوات الاعضاء الحاضرين ويرجع صوت الرئيس في حالة تعادل الاصوات .

تقتصر صلاحيات الجمعيات العامة الاستثنائية على المسائل التالية :

- تعديل النظام الاساسي .
- تغيير مسؤوليات الشركاء في نطاق الترتيبات الواردة في المادة ٩ من القانون المشتمل على النظام الاساسي للتعاون .
- انتساب التعاونية الى جمعية .
- تصفية التعاونية طبقا للمادة ٢٣ من القانون المشتمل على النظام الاساسي للتعاون .

يمكن أن ينص النظام الاساسي على ان مسائل أخرى بالاضافة الى تلك المحددة في الفقرة ٦ من المادة ٢٣ اعلاه والتي تخرج عن صلاحيات الجمعيات وحدها يمكن مناقشتها خلال الجمعيات العامة الاستثنائية .

المادة ٢٤ :

على الجمعية العامة العادية بعد مطالعة تقارير مجلس الادارة ومفوضي الحسابات ان تنظر او تصادق او تراجع الحسابات وان تحدد الفائدة الممنوحة على الاسهم وان تحدد المبالغ وطرق توزيع الاقساط المدفوعة الى الشركاء والقيام بتعيين الاداريين ومفوضي الحسابات وتلاحظ زيادة رأسمال اثناء السنة المالية ، وتقرر كيفية استخدام المبالغ الاحتياطية العادية عند الاقتضاء ومناقشة أى مسألة أخرى مدرجة في جدول الاعمال .

يحدد مجلس الادارة جدول الاعمال الذي يجب ان يشمل كل قضية قدمت الى المجلس بشهر قبل استدعاء الجمعية العامة على شكل اقتراح خطي يحمل توقيع عشرين الشركاء على الاقل والتي تمت مناقشتها وتقدمها بخمسة أيام قبل موعد الاجتماع من طرف المفوض او المفوضين او من طرف مصلحة التعاون .

المادة ٢٥ :

يقوم مجلس الادارة عند انتهاء كل سنة مالية باعداد جرد او حساب خسائر وارباح وموازنة . ويقدم ايضا تقرير الى الشركاء عن سير الشركة خلال السنة المالية المنصرمة . يوضع الجرد وحساب الخسائر والارباح والموازنة تحت تصرف مفوضي الحسابات بثلاثين يوما على الاقل قبل موعد انعقاد الجمعية العامة .

يعد مفوضو الحسابات تقريرا عن عملهم حول تأدية مهتهم التي فوضتهم من اجلها كما أن عليهم ان يظهروا المخالفات والافلاط التي يلاحظونها .

ويجب على الجمعية العامة الاطلاع على هذا التقرير وفي حالة عدم قراءته امام الجمعية العامة فان قراراتها تفقد قيمتها ولا يمكن تسليم ابراء تسيير الى الاداريين المشرفين بالنسبة للسنة المالية التي يتناولها التقرير.

المادة ٢٦ :

من حق التعاونيات التي يفوق عدد اعضائها المئة عضوا ، انشاء اقسام تابعة لها بقرار من الجمعية الاستثنائية ، عند الضرورة وبعد موافقة ادارة التعاون ويتم توزيع الشركاء بين هذه الاقسام .

وفي هذه الحالة يضيف النظام الاساسي احكاما متعلقة بتنظيم وتسيير هذه الاقسام وكذلك علاقاتها مع الجمعية العامة ومجلس الادارة ويتحتم على هذه الاحكام أن تحصل على موافقة الادارة المكلفة بالتعاون .

المادة ٢٧ :

سيحدد النظام الاساسي مواعيد نهاية وبدأ السنوات المالية باعتبار حاجيات التعاونية الخاصة . كما سيحدد النظام الاساسي القواعد الخاصة بضبط المحاسبة فسي التعاونية باعتبار الترتيبات القانونية وتعليمات الادارة المكلفة بالتعاون .

الفصل السادس

نظام العمليات التعاونية في ميدان الاقتراض والاستدانة

المادة ٢٨ :

على القرض التعاوني أن يكون :

- موجهة نحو الترقية الاجتماعية والاقتصادية للمنتسبين في نطاق مخطط التنمية الوطني .
- في متناول كل الذين يحتاجون اليه .
- مهنيا .

المادة ٢٩ :

يتم توزيع القرض التعاوني تبعا للمواد ٤٨ و ٥٨ من القانون (١٧١-٦٢ بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٢ من طرف اتحاد الصناعة التقليدية للقرض التعاوني ومن طرف التعاونيات المحلية للتوفير والقروض التي تشمل :

- كافة أنواع التعاونيات وتجمعاتها .

- على المستوى الفردي شركاء التعاونيات .

يحق للتعاونيات والتجمعات والشركات التعاونية في كل حين ان تكون تعاونيات محلية للتوفير والقرض او ان تنتسب اليها بعد تشكيلها .

تتوقف عضوية الاتحاد الوطنى للقرض التعاونى على التعاونيات والتجمعات التعاونية .
لا يمكن للتعاونية غير تلك المخصصة للتوفير والاقتراض ان تمنح مباشرة قروضا لاعضاءها داخل منطقة نشاط التعاونيات التوفير والاقتراض مادامت هذه الاخيرة موجودة في نفس المكان .

المادة ٣٠ :

يمكن لتلك التعاونيات المحلية للتوفير والاقتراض التي لا تسمح لها امكانياتها او المساعدات التي تحصل عليها من طرف الاتحاد الوطنى للقروض التعاونية الا بمنح قروض تقل مهلة استيفائها عن خمس سنوات ، بامكان تلك التعاونيات ان تلعب دور وكيل للاتحاد الوطنى للاقتراض بغية توزيع ومراقبة واستيفاء القروض الممنوحة لفترة تفوق خمس سنوات .

المادة ٣١ :

لا يجوز منح قروض تعاونيات التوفير المحلية والاقتراض وكذلك قروض للاتحاد الوطنى للقرض التعاونى الا من أجل اهداف محددة وتحقيق برامج عمل مهنية على الوضع الاجتماعى والاقتصادى لمن يطلب الحصول على القرض، وهى برامج يتم اعدادها بالتعاون مع المصالح الفنية المختصة حسب طبيعة العمليات المطلوب تمويلها والقيام بها وتحديد الاهداف والعمليات المزمعة والمبالغ القرضية الضرورية ويوضع فى الحسبان الدخل مهما كان مصدره بالنسبة للمقرض وقدرته التسديدية .

ويجب ان تمنح القروض عينا او على شكل رخصة قرض مضمونة لا يمكن استخدامها الا من أجل اقتناء ادوات معينة ، الا أنه من الممكن بعد موافقة الادارة المكلفة بالتعاون الحصول على قروض نقدية لتغطية تكاليف معينة وبمبالغ متواضعة تعنى بعمليات التخزين والتسويق .

المادة ٣٢ :

يلتزم المقرضون سواء كانوا من اعضاء التعاونيات او تعاونيات باكملها او تجمع عدة تعاونيات ، يلتزمون من أجل الحصول على القروض الممنوحة من قبل تعاونيات التوفير والقروض المحلية والاتحاد الوطنى للقرض التعاونى بما يلى :

- الخضوع للتوجيهات الفنية والرقابة الفنية والمالية التي تمارسها السلطة الادارية

- التي ساهمت في اعداد برنامج العمل الذي سيمنح على اساسه القرض.
- الامتناع عن البحث عن تمويل لنفس القرض لدى هيئات اقتراض اخرى .
- اطلاع مانح القرض على مديونهم الاخرى التي يطالبهم بها افراد او هيئات قرض لوجه نشاط اخرى .
- تسديد القرض تبعا للمخطط المعد ابان تهيئة برنامج العمل المطلوب تمويله والمؤكد عند الحصول على القرض.
- تقديم الضمانات التي تفرضها التعاونية او التجمع التعاوني .
- تعيين تثبيت ايداع الدخل لدى التعاونيات او التجمع ودفع ثمة نشاطها كاملة عن طريق التعاونية التي ينتسب اليها والتي ستعتبر حتما المشرفة المسؤولة عن التسديد في الوقت المعين حسب قيمة المنتوجات والخدمات المقدمة من قبل المقرض اليها هي او عن طريقه .
- ايداع كل الفوائض لدى تعاونية التوفير والاقتراض المحلية او لدى التجمع وافتتاح حساب توفير لديها .
- دفع المبالغ المحددة في المادة ٤١ من القانون ١٧١ - ٦٧ بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٧ قبل استلام القرض.

المادة ٣٣ :

في نطاق ترتيبات المواد ٥٤ و ٥٥ من القانون ١٧١-٦٧ الصادر في ١٨ يوليو ١٩٦٧ سيوضح الاتحاد الوطني للقرض التعاوني الطرق الواجب اتباعها في تقديم طلبات الاقتراض سواء لدى الاتحاد او لدى تعاونيات التوفير والاقتراض المحلية .

الفصل السابع

احكام متفرقة (غير مثبت في النص الفرنسي)

المادة ٣٤ :

يتحتم على التعاونيات الموجودة وقت صدور هذا المرسوم ان تجعل نظمها الاساسية مطابقة لنص هذا المرسوم في ظرف ستة أشهر من نشره في الجريدة الرسمية والا فانها ستحل بصفة شرعية من قبل الادارة المكلفة بالتعاون .

المادة ٣٥ :

يتولى وزير الاقتصاد الريفي تنفيذ هذا المرسوم .

طبع بمطبعة
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
السودان * الخرطوم

AOAD/85/CO/MR/009